# نقد البخاري وصحيحه بين نظرتي الغلو والجفاء

**the Criticism of Al-Bukhari and His Ṣaḥīḥ: Between the Extremes of Exaggeration and Neglect**

أد/سامي رياض بن شعلال

جامعة الأمير عبد القادر للعلوم الإسلامية قسنطينة/الجزائر

مخبر الدراسات القرآنية والسنة النبوية

Samyriadh52@gmail.com

**مداخلة في الملتقى الدولي بعنوان "الجامع المسند الصحيح للإمام البخاري في ميزان النقد العلمي"**

**أيام 25 و26 و27 نوفمبر 2025**

**من تنظيم جامعة الزيتونة تونس بالتعاون مع جامعة الأمير عبد القادر للعلوم الإسلامية قسنطينة الجزائر**

**ملخص البحث**: يتناول البحث دراسة نقد صحيح الإمام البخاري، ويهدف إلى بيان مكانة الكتاب ومؤلفه في التراث الإسلامي، وتمييز النقد العلمي المنضبط عن النقد العشوائي أو المؤدلج، بالإضافة إلى تقديم منهج متوازن للتعامل مع النصوص الحديثية. كما يسعى البحث إلى كشف الفروق بين النقد الذي يصدر من أهل الاختصاص ويعتمد على أدوات علم الحديث، والنقد الذي ينبع من توجهات فكرية أو طائفية أو عقلانية لا تراعي أصول النقد الحديثي. من أهم نتائج البحث أن صحيح البخاري يحتل مكانة محورية لا جدال فيها، وأن النقد العلمي لا ينكر هذه المكانة بل يصحح المواضع التي ثبت خطؤها بأدلة منهجية، بينما النقد الخارجي غالبًا ما يكون مبنيًا على انطباعات ومواقف شخصية تضر بالفهم الصحيح للتراث. كما يؤكد البحث ضرورة احترام منهج العلماء المتخصصين، وتجنب النقد العشوائي، مع الدعوة إلى تعزيز الوعي العلمي في دراسة الحديث، والحفاظ على التوازن بين التقديس والرفض.

الكلمات المفتاحية: صحيح البخاري–نقد الحديث–المنهج العلمي–التوازن النقدي–الغلو والجفاء.

**Abstract:** This research aims to examine the criticism directed at Sahih al-Bukhari, exploring the differing perspectives ranging from extreme veneration to outright rejection. It highlights the importance of a balanced, scholarly approach that respects the book's esteemed status while acknowledging the necessity of academic critique based on rigorous methodology. The study concludes that while scientific criticism by qualified scholars strengthens the authenticity and understanding of Sahih al-Bukhari, unqualified or ideologically driven criticism often leads to confusion and undermines the Islamic heritage. It emphasizes the need for critical awareness and responsible engagement with Islamic texts.

**Keywords**: Sahih al-Bukhari-Hadith Criticism-Scientific Methodology-Balanced Critique- Exaggeration and Neglect

**مقدمة**: الحمد لله رب العالمين، والصلاة والسلام على أشرف المرسلين، نبيّنا محمّد وعلى آله وصحبه أجمعين، أمّا بعد: فإنّ الإمام محمد بن إسماعيل البخاري (ت:256هـ) من سادات الحفّاظ، ومن أبرز أعلام المحدثين ونقادهم، وقد أجمعت الأمة على إمامته في هذا الشأن، كما أنّ كتابه "**الجامع المسند الصحيح المختصر من أمور رسول الله  وسننه وأيامه**"، المعروف بـ(صحيح البخاري)، أصحّ الكتب المصنّفة بعد كتاب الله تعالى عند جماهير أهل العلم، وواحدًا من أهم مصادر السنّة النبوية. وقد نال مكانةً مرموقة في الأوساط العلمية، لذلك اعتنى به العلماء قديمًا وحديثًا، شرحًا وتعليقًا، واستنباطًا لأحكامه، وتمييزًا لرجاله، وبيانًا لمنهجه في التصنيف، واختصارًا ونقدًا.

غير أنّ هذه العناية البالغة لم تحُل دون وقوع خلافٍ في تقويم الكتاب ومصنّفه، فخالفت الموقف العلمي المتزن وتباعدت عنه، فوقعت في تطرفٍ أظهر آراء متباينة في تناول صحيح البخاري، فمنها نزعة الغلو في التقديس، التي ترى أن كل ما ورد في الكتاب صحيح، ولا يعترض على شيء مما أودعه فيه، وأن الإمام البخاري لا يُطاول في علمه، وفي المقابل نزعة جفاءٍ وطعن سعت إلى النيل من الكتاب وصاحبه، والتشكيك في مصداقيتهما، والطعن في منهج البخاري العلمي، بل في عدالة رواته ومتون أحاديثه.

وقد تزايد هذا الجدل مع تنامي الطروحات الفكرية الحديثة، واتساع النقاشات المعاصرة حول التراث الإسلامي عامة، والحديث النبوي خاصة، حتى صار لزامًا على أهل الاختصاص أن يتناولوا هذه القضايا بميزان علمي منضبط، بعيدًا عن الإفراط والتفريط، مستنيرين بمنهج النقد العلمي الموضوعي، القائم على التحقيق والعدل.

ولما كان الملتقى الدولي: (**الجامع المسند الصحيح للإمام البخاري في ميزان النقد**) ذا اهتمام بالبخاري وصحيحه، اتّجه القصد للكتابة في المحور السادس الخاص بالشبهات المثارة حول الجامع المسند الصحيح للإمام البخاري في ميزان النقد.

وتبرز **أهمية الموضوع** في: 1- مكانة البخاري وكتابه في التراث الإسلامي. 2- التفاعل التاريخي والعلمي على مرّ العصور مع الجامع.3- معالجة الانقسام في المواقف تجاه الكتاب، وتسليط الضوء على التفاوت الكبير في النظرة إليه بين الغلوّ في التقديس، والمبالغة في النقد. 4- المساهمة في ترشيد النقاش المعاصر حول البخاري وصحيحه. 5- تسليط الضوء على منهج النقد العلمي المنضبط، وبيان الحاجة إلى التأصيل العلمي والعدل في تقويم التراث. 6- الرد على الشبهات الفكرية المعاصرة؛ حيث يواجه البحث ما أفرزته الطروحات النقدية المعاصرة من تشكيك في الجامع الصحيح.

وأما **سبب اختيار الموضوع** فيرجع إلى: 1- بروز جدل واسع في الأوساط الفكرية المعاصرة حول الجامع الصحيح ومصنّفه، بين اتجاهات تغلو في تقديسه، وأخرى تبالغ في نقده. 2- تأثر النقاشات الحديثة بطروحات فكرية وحداثية تتناول التراث الإسلامي بطرق تفتقر إلى المنهجية العلمية الرصينة. 3- الأهمية المركزية لـ(صحيح

البخاري) في منظومة الحديث النبوي، مما يجعل أي نقاش حوله ذا أثر واسع على الفهم الديني العام. 4- الحاجة إلى دراسة متزنة ترصد هذه المواقف المختلفة، وتُخضعها للميزان العلمي الموضوعي. 5- الرغبة في الإسهام في ترشيد الخطاب العلمي والفكري المتعلق بالتعامل مع كتب الحديث، خاصة في ظل تصاعد محاولات إعادة قراءة التراث.

و**تهدف** المداخلة إلى: 1- بيان مكانة البخاري وكتابه في التراث الإسلامي، وإبراز الأسباب التي جعلته يحتل مرتبة متقدمة بين كتب السنة. 2- رصد المواقف المختلفة تجاه صحيح البخاري، وتحليل الاتجاهات المتباينة بين الغلو والجفاء. 3- تفكيك الشبهات المثارة حول البخاري وصحيحه، وردّها إلى أصولها الفكرية والمنهجية. 4- التمييز بين النقد العلمي المنضبط الصادر عن أهل الاختصاص، وبين النقد غيرهم. 5- تقديم رؤية متوازنة قائمة على الموضوعية في التعامل مع صحيح البخاري، تُسهم في ترشيد الخطاب النقدي حوله. 6- المساهمة في تعزيز المنهج العلمي في دراسة كتب الحديث الشريف عموما، والرد على الطروحات الفكرية التي تتناولها دون أساس علمي.

وإذا سلمنا بأهمية البحث وفائدته العلمية، فإشكاليته تتمثل في الآتي: هل البخاري وكتابه ينالهما النقد، أم هما فوق ذلك؟ وما حقيقة الخلاف الواقع بين الفريقين المذكورين آنفا؟

وقد وقفت على دراستين سابقتين، أذكرهما فيما يلي مع بيان علاقتهما بموضوع بحثي:

الدراسة الأولى: (نقدُ صحيحِ البخاري بين عِلْمِيَّةِ المحدِّثِين وغَوْغَائِيَّةِ الْمُحْدَثِينَ)، للباحث أحمد سنب جوب[1]. تحدّث عن الجوانب العلمية لدى المحدِّثين في نقد صحيح البخاري وحدوده، مع بيان مظاهر الغوغائية في منهج نقد المحْدَثِين للكتاب.

الدراسة الثانية: (صحيح البخاري بين انتقاد العالمين وانتحال المبطلين)، للدكتور عبد الإله بالقاري[2]، أكّد فيه على أنّ الغوغائية في التعامل مع (صحيح البخاري) من شأنها زعزعة ما هو مشتهر لدى الأمة، وهو تلقي كتاب البخاري بالقبول. وقد أجاب عن عدة أسئلة شكلت تأطيرا نظريا، تتمثل في: ما قيمة كتاب البخاري؟ وما المقصود بتلقي الأمة الكتاب بالقبول، وقد سبق أن انتقده العلماء؟ وهل أسهم انتقاد المتقدمين لكتاب البخاري في بناء معرفة سليمة نافعة؟ ومن يتحدث اليوم من المعاصرين عن هذا الإمام وكتابه، هل هم من أهل الصناعة الحديثية؟ وما هي النتائج العلمية التي توصلوا إليها؟ ولماذا إفراد البخاري وكتابه الجامع بالحديث دون سواه؟ وللإجابة عن هذه الأسئلة، تحدث الكاتب في العنصر الأول[3] عن البخاري وكتابه، وفي العنصر الثاني عن سبب تلقي الأمة للكتاب بالقبول، مع ذكر جملة من انتقادات أهل الاختصاص، ثم في العنصر الثالث ساق جملة من الانتقادات الصادرة من خارج دائرة المحدثين – على حدّ تعبيره – والبعيدة عن قواعد اشتغالهم.

---

[1] بحث منشور سنة (2017م) على منصة (وسطيون-JUSTE MILIEU). ينظر الرابط الآتي: https://tinyurl.com/bx8chmvt

[2] بحث منشور ضمن كتاب جماعي من إصدار مركز فاطمة الفهرية للأبحاث والدراسات -مفاد- بفاس، تحت عنوان: (**صحيح البخاري بين نقد المُحَدِّثِين ونقد دعاة تجديد التراث الإسلامي**). طُبع الكتاب بمطابع ركاز للنشر والتوزيع، اربد/الأردن، سنة (2021م).

[3] قسم الباحث المقال إلى عناصر وليس مباحث.

تُظهر القراءة التحليلية للدراستين أن بينهما وبين موضوع بحثي مساحات اتفاق واضحة، سواء من حيث الإشكالات المطروحة، أو من حيث بعض المعالجات المنهجية التي استحضرتهما، لكنها تختلف أيضًا في بعض الأبعاد المنهجية والمعرفية، كما يتميز بحثي عنها من نواحٍ متعددة. فأمّا أوجه الاتفاق: فجميعها تتفق على عدد من النقاط المحورية، من أبرزها: الحرص على الفصل بين النقد المنضبط الذي مارسه نقاد الحديث عبر القرون، وبين النقد غير المنهجي الذي يتبناه من ليست لهم دراية بالنقد الحديثي – التأكيد على أنّ صحيح البخاري ليس كتابًا فوق النقد، لكنه في الوقت ذاته كتاب له مكانة متميزة ناتجة عن تلقي الأمة له بالقبول، والجهود العلمية المتعاقبة التي دارت حوله – نقد بعض التوجهات الحديثة التي تطعن في البخاري وصحيحه، دون اعتماد على مناهج التحقيق الحديثي، وغالبًا ما تتأثر بخلفيات فكرية أو أيديولوجية.

وأمّا أوجه الاختلاف، فتكمن في زاوية المعالجة، فإنّ بحث الأستاذ (أحمد جوب) يعالج المسألة من زاوية ثنائية: العلمية والغوغائية، ويركّز على الفرق بين خطاب أهل العلم وخطاب غيرهم. وبحث الدكتور عبد الإله، يُركّز على مداخل نقد السنة النبوية، ويتوسع في الحديث عن تلقي الأمة لصحيح البخاري بالقبول، وكذا تأصيل قيمة البخاري في الوعي الإسلامي.

أما بحثي، فيُقدّم زاوية جديدة من خلال مقاربة الغلو مقابل الجفاء، وهي مقاربة فكرية تُفسر المواقف المتطرفة تجاه صحيح البخاري[4]، وتُعالجها ضمن إطار أكثر شمولًا، كما يرمي بحثي إلى التركيز على الموازنة بين طَرَفَيْ النقد، فتم تخصيص مبحث للموازنة بين نقد أهل الاختصاص ونقد غيرهم، الأمر الذي يمنح بحثي بُعدًا منهجيًا أعمق في نقد الظاهرة من الداخل والخارج، ليتميز بذلك عن سابقيه بعدة عناصر، منها: البعد المفاهيمي الجديد، حيث أدخل مفهومي الغلو، والجفاء لفهم المواقف من صحيح البخاري، وهذه إضافة في تقديري نوعية، تُثري البحث في جانبه التحليلي والنقدي. أيضا الطرح المتوازن علميًا وتربويًا، فإنّ بحثي يجمع بين الحِجاج العلمي، والنزعة التربوية الإصلاحية، في محاولةٍ لصياغة موقف علمي ناضج تجاه صحيح البخاري على وجه الخصوص، وتراث الأمة عموما، وهو ما يجعل البحث مفيدًا للمتخصصين، بل أيضًا للقراء المثقفين المهتمين بقضايا التراث والتجديد[5].

وقد غلب على الدراسة **المنهج التحليلي النقدي**، حيث تم تحليل الاتجاهات المتباينة حول صحيح البخاري، ثم نقدها نقدا علميا متزنا، قائما على الموضوعية والإنصاف.

ومن **المنهجية المتبعة** عند عدم توفر تاريخ طبعة المرجع، فإني أختصر ذلك كالآتي: (د.ت.ط)، وكذا عند عدم توفر عدد الطبعة، فأختصر ذلك كالآتي: (د.ط)–إذا كان المرجع محققا فأكتفي بذكر حرف التاء (ت).

ورأيت أن يكون عنوان المداخلة: (نقد البخاري وصحيحه بين نظرتي الغلو والجفاء)، ولمعالجة الموضوع أعددت **خطة** أولها مقدمة: ضمنتها أهمية الموضوع، وأهدافه، وأسباب اختياره، وإشكاليته، والدراسات السابقة،

---

[4] المراد بالمتطرفة: التي وقفت في الطرف المقابل، وهي ما خالف الاعتدال، وقد يصدر ذلك من أهل الفضل، ممن خالف أهل الاختصاص، وهم نقاد الحديث وصيارفته.

[5] أنبه إلى أنّ الضابط في هذه المداخلة لاعتبار موقف أو قول غلوا أو جفاءً، إنما يكون بمخالفة أهل الاختصاص والعارفين بالبخاري عِلْمًا وعَلَمًا.

ومنهج البحث، ومنهجيته، ومبحثين: **الأول: البخاري وصحيحه بين الثناء والنقد والغلو فيهما**، وقد حوى ثلاثة مطالب: الأول: أقوال في الثناء والغلو وفيه، والثاني: أقوال ومواقف في النقد والغلو فيه، والثالث: الموازنة بين الجفاة والغلاة في البخاري وصححيه. و**المبحث الثاني: أنواع النقد لصحيح البخاري**، حوى أيضا ثلاثة مطالب: الأول: نقد أهل الاختصاص، والثاني: نقد غير أهل الاختصاص، والثالث: الموازنة بين النقدين وبيان المنهج الصحيح في التعامل مع صحيح البخاري. ثم **خاتمة** ضمنتها أهم النتائج المتوصل إليها، مع جملة من التوصيات.

**المبحث الأول: البخاري وصحيحه بين الثناء والنقد والغلو فيهما**. لقد ظلّ صحيح البخاري محلّ اهتمام بالغ وعناية فائقة عند العلماء عبر التاريخ؛ لما امتاز به من دقةٍ في النقل، وشروطٍ صارمة في قبول الرواية، ومنهجيةٍ محكمة في التصنيف، جعلته يتبوأ مكانة رفيعة بين دواوين السُنَّة، حتى عُدّ أصحَّ الكتب بعد القرآن الكريم.

وقد انعكست هذه العناية في حجم الشروح التي أُلّفت عليه، والمجالس التي عُقدت لسماعه وتدريسه، والجهود التي بُذلت في خدمته علميًا عبر العصور[6]. غير أن هذه المكانة العلمية المرموقة، لم تمنع من ظهور اتجاهاتٍ متباينة في النظر إلى البخاري وكتابه، فمنها ما حمل نظرة تعظيم وتقديس بلغت حد الغلو، فرفعت الكتاب وصاحبه فوق مراتب النقد والنقاش، ورأت أن أي مساس بهما يعد طعنًا في الإسلام ذاته[7]. وفي المقابل، ظهرت نظرات ناقدة أو طاعنة، تعاملت مع البخاري وكتابه بكثير من التجني والتشكيك، متجاوزة حدود النقد العلمي المنضبط إلى الاعتراض والرفض المسبق، غير المبني على أسس منهجية. وبين هذين الطرفين، نشأت الحاجة إلى عرض هذه المواقف وتفكيكها، وتحليل دوافعها، وردها إلى أصول المنهج العلمي، الذي يزن القضايا بموازين الموضوعية، ويضع الأمور في نصابها، دون إفراط ولا تفريط. وفي هذا السياق، يأتي بحثي لتسليط الضوء على أبرز تلك الاتجاهات، مع بيان مظاهر الثناء المشروع، والغلو المذموم، والنقد العلمي البناء، والتجني والتشكيك، وبيان ذلك في المطلبين الآتيين:

**المطلب الأول: أقوالٌ في الثناء والغلو فيه**. يحظى البخاري بمكانة مرموقة في الذاكرة العلمية؛ لما امتاز به من رسوخ في الصناعة الحديثية، وقد اتُّفق على تبوئه رتبة الإمامة في هذا العلم الشريف، فقد كان مهاب الجانب[8]، ينقاد له أمثال يحيى بن معين[9]، وكان مسلمٌ يسأله في ذلك سؤال الصبيّ[10]، حتى قيل: لو كان البخاري في الصحابة لكان آية[11]. وفيما يلي طائفة من أقوال في الثناء على البخاري وجامعه والغلو فيهما.

---

[6] قال الخطابي: "فأصبح هذا الكتاب كنزا للدين، وركازا للعلوم، وصار بجودة نقده وشدة سبكه حكما بين الأمة فيما يراد أن يعلم من صحيح الحديث وسقيمه، وفيما يجب أن يعتمد ويعول عليه منه". الخطابي، حمد بن محمد، **أعلام الحديث**، تحقيق الدكتور محمد بن سعد آل سعود، من مطبوعات جامعة أم القرى (مركز البحوث العلمية وإحياء التراث الإسلامي)، ط1(1409هـ-1988م): (102/1).

[7] وليس بالضرورة أن يأتي تصريح بذلك، فإن رفض أي انتقاد لصحيح البخاري ولو صدر من أهل الاختصاص، هو غلو أساسا.

[8] قال البيكندي: "كلما دخل علي هذا الصبي تحيّرتُ، وأَلْبَسَ عليَّ أمر الحديث وغيره، ولا أزال خائفا ما لم يخرج". الذهبي، محمد بن أحمد، **سير أعلام النبلاء**، عناية شعيب الأرنؤوط، وحسين الأسد، مؤسسة الرسالة/بيروت، ط2(1402هـ)، (417/12). وهذه الهيبة مردها إلى وثوقهم في حفظه.

[9] ينظر الذهبي، سير أعلام النبلاء: (430/12).

[10] ينظر المصدر نفسه: (432/12).

[11] قاله قتيبة بن سعيد. ينظر المصدر نفسه: (431/12).

**أولا: أقوال في الثناء على الإمام البخاري والغلو فيه.**

1/ أقوال في الثناء: لقد سُطّرت في مدح البخاري عبارات تعدّ من نصوص الإجماع العلمي، وقد أثنى أهل العلم عليه من جوانب عدة، منها: سعة الحفظ: ومن ذلك: قول محمد بن بشار: "حفاظ الدنيا أربعة: أبو زرعة بالريّ، ومسلم بن الحجاج بنيسابور، وعبد الله بن عبد الرحمن الدارمي بسمرقند، ومحمد بن إسماعيل البخاري ببخارى"[12] – قوة الضبط: قال أبو الأزهر: "كان بسمرقند أربع مئة ممن يطلبون الحديث، فاجتمعوا سبعة أيام، وأحبوا مغالطة محمد بن إسماعيل، فأدخلوا إسناد الشام في إسناد العراق، وإسناد اليمن في إسناد الحرمين، فما تعلقوا منه بسقطة لا في الاسناد، ولا في المتن"[13] – الفقه: كان البخاري أيضا فقيها مبرزا؛ قال ابن راهويه: "اكتبوا عن هذا الشاب؛ فلو كان في زمن الحسن لاحتاج إليه الناس لمعرفته بالحديث وفقهه"[14]. وقال أبو مصعب الزهري: "محمد بن إسماعيل أفقه عندنا وأبصر بالحديث من أحمد بن حنبل". فقيل له: جاوزت الحد. فقال للرجل: "لو أدركت مالكا، ونظرت إلى وجهه ووجه محمد بن إسماعيل، لقلت: كلاهما واحد في الفقه والحديث"[15] –تقديمه في العلم: قال محمود بن النضر الشافعي: "دخلت البصرة، والشام، والحجاز، والكوفة، ورأيت علماءها كلما جرى ذكر محمد بن إسماعيل فضلوه على أنفسهم"[16]. تلك هي طائفة من أقوال أهل العلم في الثناء على البخاري، ولو فتحنا باب الثناء عليه لفنى القرطاس ونفدت الأنفاس[17]، وقد كان الثناء اعترافًا موضوعيًّا صادرًا عن أئمة يُعتدّ بأقوالهم، ويُعتمد على شهاداتهم، مما يعكس المكانة السامية التي حازها البخاري في التاريخ العلمي والحضاري الإسلامي.

2/ الغلو في الثناء على الإمام البخاري: إنّ رفض أي انتقاد لصحيح البخاري صادر من أهل الاختصاص، والمبالغة في ردّ ما أصابوا فيه في نقدهم، والتمسك بذلك، ناتجٌ عن خلفيةِ تنزيله منزلة المعصوم الذي لا يرد منه وهمٌ ولا خطأ، ولا شكّ أن هذا غلو في الإمام البخاري نفسه، وتجاوز حدّ الاعتراف بفضله إلى رفع مقامه فوق كل نقد أو نقاش. وفيما يأتي تفصيل الكلام حول هذه الجزئية بإذن الله تعالى.

**ثانيا: أقوال في الثناء على الجامع والغلو فيه.**

---

[12] المزي، يوسف بن عبد الرحمن، **تهذيب الكمال في أسماء الرجال**، ت/بشار عواد معروف، مؤسسة الرسالة/بيروت، ط1(1400هـ-1980م)، (214/15).

[13] الذهبي، سير أعلام النبلاء: (411/12).

[14] الذهبي، المصدر نفسه: (421/12).

[15] المصدر نفسه: (421/12).

[16] الخطيب البغدادي، تاريخ بغداد: (340/2)، والمزي، تهذيب الكمال: (452/24).

[17] اقتباس من كلام الحافظ ابن حجر، ينظر هدى الساري: (ص/510).

1/ الثناء على الجامع الصحيح: لقد سمع كتابَ صحيح البخاري تسعون ألف رجلٍ[18]، واعتبرته جماهير أهل العلم أصحَّ كتابٍ أُلّف بعد القرآن الكريم. ومن الأقوال في ذلك: قول النسائي: "ما في هذه الكتب كلِّها أجودُ من كتاب محمد بن إسماعيل"[19]. وقال أبو أحمد الحاكم عن البخاريّ: "كان أحدَ الأئمّة في معرفة الحديث وجمعه، ولو قلت إنّي لم أر تصنيف أحد يشبه تصنيفه في الحسن والمبالغة، لفعلت"[20]. وقال ابن الملقن: "هو أصحُّ الكتب بعد القرآن، وأجلُّها، وأعظمها، وأعمُّها نفعًا بعد الفرقان"[21]. فهذه الأقوال وغيرها، هي في الواقع شهادات على علو مكانته، وتُقرّ له بالريادة، وأنّه وضع أُسسًا ومنهجيات سار عليها مَن جاء بعده، مما يدلّ على طابعه التأسيسي في علم الحديث. كما فيها تفضيل لجامعه على سائر كتب الحديث، وفي ذلك إشارة إلى موقع البخاري القيادي في هذا الفن النبيل، فغدا مرجعًا معتمدًا عليه بين علماء الأمة، يُقتدى به ويُبنى عليه جميع مسائل الدين، وهم بذلك يضعونه في منزلة رفيعة جدًّا، تأتي مباشرة بعد القرآن الكريم.

وقد رُوِيَ أنّ البخاري حرص على مشاورة جمع من نقاد الحديث حول كتابه الجامع، فعرضه على جماعة، منهم: ابن الديني، وابن معين، وأحمد، فاستحسنوه، وأقروه على صحة أحاديث كتابه سوى أربعة. قال العقيلي: "لما ألّف البخاري كتابه في صحيح الحديث، عرضه على علي بن المديني، ويحيى بن معين، وأحمد بن حنبل، وغيرهم، فامتحنوه، فكلهم قال: كتابك صحيح إلا أربعة أحاديث"[22]. كما انتقد بعد ذلك جماعةٌ من الحفاظ أحاديث في صحيح البخاري تفوق العدد الذي ذكره العقيلي. وقد ذكر مصطفى باحو أنّه تتبع الأحاديث المنتقدة على الشيخين فبلغ مجموعها: 395 حديثا، اتفقا على 52 حديثا، وانفرد البخاري بـ 104 حديثا، وانفرد مسلم بـ239 حديثا[23].

وممن انتقد أحاديث في صحيح البخاري من أهل العلم وجَمَعَهَا في مصنف: الدارقطني في كتبه: التتبع وهو ما أخرج في الصحيحين وله علة، والعلل الواردة في الأحاديث النبوية، وبيان أحديث أودعها البخاري كتابه

---

[18] قاله الفِرَبْري تلميذ الإمام البخاري، ينظر: الذهبي سير أعلام النبلاء: (469/12).

[19] ابن عساكر، علي بن الحسن، **تاريخ مدينة دمشق**، ت/محب الدين العمروي، دار الفكر، بيروت، ط1(1418هـ-1997م)، (74/52).

[20] ينظر: ابن حجر، هدى الساري: (ص/510).

[21] ابن الملقن، عمر بن علي بن أحمد، **التوضيح لشرح الجامع الصحيح**، ت/فريق دار الفلاح للبحث العلمي وتحقيق التراث، من إصدارات وزارة الأوقاف والشؤون الإسلامية/قطر، طبع دار النوادر/دمشق، ط1(1429هـ-2008م)، (9/2).

[22] ينظر: الإشبيلي، محمد بن خير، **فهرسة ابن خير الإشبيلي**، وضع حواشيه محمد فؤاد منصور، دار الكتب العلمية/بيروت، ط1(1419هـ-1998م)، (ص/83). قصة عرض البخاري جامعه على أولئك الأئمة بحاجة إلى التحقق من سندها؛ فإنّ فيها رجل مجهول؛ فقد نقلها عن العقيليِّ مسلمةُ بنُ قاسم، قال: "سمعت من يقول عن العقلي"، وهذه الواسطة غير معروفة.

[23] أنبه بهذه المناسبة أن موضوع بحثي في هذه الجزئية لا يتعلق أساسا بصحة النقد الموجه لأحاديث البخاري من طرف نقاد الحديث، إنما الغرض الأساس بيان أن النقد قد طال صحيح البخاري، ولم يكن الأئمة يتهيبون من توجيه النقد باعتباره كتابا معصوما من الخطأ.

الصحيح[24]، وأبو مسعود الدمشقي في كتاب الأطراف على الصحيحين[25]، وأبو علي الجياني في كتاب التنبيه على الأوهام الواقعة في المسند الصحيح للبخاري[26]، وغيرهم. ولهذا أقرّ جمع من العلماء بعدهم أنّ الجامع للبخاري كلّه صحيح سوى المواضع المنتقدة، ومن ذلك: قول ابن الصلاح: "ما انفرد به البخاري أو مسلم مندرج في قبيل ما يقطع بصحته لتلقي الأمة كل واحد من كتابيهما بالقبول على الوجه الذي فصلناه من حالهما، فيما سبق سوى أحرف يسيرة تكلم عليها بعض أهل النقد من الحفاظ، كالدارقطني وغيره، وهي معروفة عند أهل هذا الشأن"[27]. وقال ابن القيم: "وأهل الحديث متفقون على أحاديث الصحيحين، وإن تنازعوا في أحاديث يسيرة منها جدا"[28].

2/ الغلو في الثناء على الجامع الصحيح: من مظاهر الغلو في الثناء على الجامع: رفض كل مراجعة علمية لمحتوياته، أو نقد بنّاءٍ طاله من العارفين بقوانين النقد الحديثي وقواعده؛ فلازم ذلك جعل الجامع مقدّسًا بنحو غير معلن. ومن المهم التنبيه على أن ما سأورده من أقوال ممن تبنى هذا الاتجاه لا يقصد منه الانتقاص من أصحابها، كيف وقصدهم ردّ الطعنات الموجهة للجامع الصحيح، وإنما المراد إخضاع الثناء للميزان العلمي الموضوعي.

وفيما يلي ذكرٌ لجملة من الأقوال واردت في تصحيح كل ما في الجامع من الأحاديث[29]:

قال الدهلوي: "أما الصحيحان فقد اتفق المحدثون على أن جميع ما فيهما من المتصل المرفوع صحيح بالقطع، وأنهما متواتران إلى مصنفيهما، وأن كل من يهون أمرهما فهو مبتدع متبع غير سبيل المؤمنين"[30]. وقال الشوكاني: "ما كان من الأحاديث في الصحيحين أو أحدهما جاز الاحتجاج به من دون بحث؛ لأنهما التزما الصحة، وتلقت ما فيهما الأمة بالقبول"[31]. وقال أحمد شاكر: "الحق الذي لا مرية فيه عند أهل العلم بالحديث من المحققين وممن اهتدى بهديهم وتبعهم على بصيرة من الأمر: أن أحاديث الصحيحين صحيحة كلها، ليس في واحد منها مطعن أو ضعف. وإنما انتقد الدارقطني وغيره من الحفاظ بعض الأحاديث، على معنى أن ما انتقدوه لم يبلغ في الصحة الدرجة العليا التي التزمها كل واحد منهما في كتابه، وأما صحة الحديث في نفسه فلم يخالف أحد فيها، فلا

---

[24] الكتب الثلاثة مطبوعة، فكتاب التتبع طبع بعناية الشيخ مقبل بن هادي الوادعي، وكتاب العلل الواردة في الأحاديث النبوية طبع بتحقيق محفوظ الرحمن السلفي، وكتاب بيان أحاديث أودعها البخاري رحمه الله كتابه الصحيح طبع بتحقيق الدكتور سعد بن عبد الله آل حميد.

[25] لم يطبع الكتاب بعد.

[26] حققه الدكتور محمد أبو الفضل. وللوقوف على مزيد من أسماء الأئمة الذين انتقدوا (صحيح البخاري)، ينظر: باحو، مصطفى، **الأحاديث المنتقدة على الصحيحين**، دار الضياء، ط1(1426هـ-2005م)، (1/35-41).

[27] ابن الصلاح، عثمان بن عبد الرحمان، **علوم الحديث**، ت/نور الدين عتر، دار الفكر/دمشق، (د.ط)، (1406هـ-1986م)، (ص/29).

[28] ابن القيم، محمد بن أبي بكر، **الصواعق المرسلة على الجهمية والمعطلة**، ت/حسين بن عكاشة، دار عالم الفوائد/مكة، ط1(1441هـ). (360/1).

[29] سأكتفي بذكر الأقوال الواردة في الثناء والغلو فيه، ثم يأتي التعليق في المطلب الموالي الخاص بالموازنة.

[30] شاه ولي الله، أحمد بن عبد الرحيم بن وجيه الدين، **حجة الله البالغة**، تحقيق السيد سابق، دار الجيل/بيروت، ط1(1426هـ-2005م)، (ص/232).

[31] الشوكاني، محمد بن علي، **نيل الأوطار من أسرار منتقى الأخبار**، حققه وعلق عليه أبو معاذ طارق عوض الله، دار ابن القيم/الرياض، ودار ابن عفان/القاهرة، ط1(1426هـ-2005م)، (1/119).

يَهُولَنَّكَ إرجاف المرجفين، وزعم الزاعمين: أن في الصحيحين أحاديث غير صحيحة، وتَتَبَّعْ الأحاديث التي تكلموا فيها، وانقُدْها على القواعد الدقيقة التي سار عليها أئمة أهل العلم، واحْكُمْ عن بَيِّنَةٍ"[32].

**المطلب الثاني: أقوال في النقد والغلو فيه.** كما وُجد في الأمة من غلا في البخاري وصحيحه، وجعل كتابه فوق كل مساءلة، فقد نشأ على الضفة الأخرى من يقابل ذلك بالغلو في الاتجاه المعاكس، فتعاطى مع صحيح البخاري بذهنية ناقدة حدّ التجريح، وتناول الجامع وصاحبه بجملة من الاعتراضات والطعون، التي جمعت بين النقد الهدّام، وبين الرد الكلّي والتشكيك الممنهج. وقد اختلفت دوافع هذا الاتجاه وتنوعت مسالكه، لكن يجمعها في الجملة: الابتعاد عن التوازن المنهجي، والتخلي عن ضوابط النقد الحديثي. أمّا النقد البنّاء، فقد تقدم ذكر طائفة من أقوال أهل العلم في ذلك، وقد أقروا أنّ البخاري لم يكن بمنأى عن النقد، وأن بعض أهل العلم خالفوه في بعض اختياراته الحديثية، وهذا أمر طبيعي في البيئة العلمية، التي تقرّ بالخلاف العلمي المبني على الاجتهاد، دون أن يمسّ ذلك المكانة الكلية للعلماء أو لمؤلفاتهم، وسيأتي ذكر أمثلة عن هذا النوع من النقد في المبحث الثاني بإذن الله تعالى.

وفي مقابل هذا النقد العلمي المنضبط، تبرز أصوات لم يرفعها مستواها العلمي أو عمقها في الطرح، إنما أبرزها بعض وسائل الإعلام ومنصات التواصل الاجتماعي المختلفة، كما لا ننس الأجندات المختلفة التي تسعى من أجل زرع الريبة في قلوب عوام المسلمين، والتشكيك في مصادر شريعتهم ودينهم، ونقد البخاري وصحيحه دون امتلاك أدوات النقد الحديثي، أو خلفية علمية رصينة، وإنّما بناءً على معايير حداثية أو أيديولوجية، أو عبر إسقاطات فكرية ومقاربات خارج سياق علم الحديث[33]. وتتجلى مظاهر هذا الغلو في النقد في أمور عدة، منها:

– ردّ الأحاديث بدعوى مخالفتها للعقل أو الواقع المعاصر، كما فعل سامر إسلامبولي[34]، وإسماعيل الكردي[35]، وغيرهما، دون التحقق من صحة النقل أو توجيه المعنى[36]. – الطعن في رواة الأحاديث، بدءً بالصحابة، مرورا بالتابعين، إلى مدارات الحديث، بناءً على معايير شخصية أو اتهامات عامة، دون الرجوع إلى قواعد النقد،

---

[32] شاكر، أحمد. **الباعث الحثيث شرح اختصار علوم الحديث**، تعليق محمد ناصر الدين الألباني، وعناية علي حسن عبد الحميد، مكتبة المعارف/الرياض، ط1(1417هـ-1996م)، (124/1).

[33] اعتبر شحرور تلقى الأمة للصحيحين بالقبول من أكبر المغالطات. ينظر: شحرور، محمد، **نحو أصول جديدة للفقه الإسلامي**، الأهالي للطباعة والنشر/دمشق، ط1(2000م)، (ص/160)، وسيأتي تفصيل ذلك عند الحديث عن نماذج من نقد غير أهل الاختصاص. ولبيان حقيقة هذا التيار، ينظر: زرويح، المعارضات الفكرية المعاصرة لأحاديث الصحيحين دراسة نقدية، الحازمي، نقض المطاعن المعاصرة في متون الصحيحين للحازمي.

[34] إسلامبولي، سامر، **تحرير العقل من النقل، وقراءة نقدية لمجموعة من أحاديث البخاري ومسلم**، دار الأوائل/دمشق، ط1(2000م)، (ص/251).

[35] الكردي، إسماعيل، **نحو تفعيل قواعد نقد المتن دراسة تطبيقية على بعض أحاديث الصحيحين**، دار الأوائل/دمشق، ط1(2002م)، (ص/186).

[36] ينظر للردّ عليهما: الحازمي، نقض المطاعن المعاصرة في متون الصحيحين: (ص/568-598).

كما فعل العروي[37]، وشحرور[38]، وعبد المجيد الشرفي[39]، ونصر حامد أبو زيد[40]. – التشكيك في المنهج الحديثي عند البخاري في جامعه، واعتباره من نتاج السياق التاريخي كما فعل أركون وغيره[41]. ولم يقف الغلو في نقد صحيح البخاري إلى هذا الحدّ، فقد دعا جمال البنا إلى إسقاط ثُلُثي أحاديث الصحيحين، متذرعا بمشروعية نقدهما عند نقاد الحديث[42]، وأما سعيد القنوبي[43]، وإسماعيل الكردي[44]، فقد ثارا على الأحاديث التي تلقاه النقاد بالقبول وألحقاها بالموضوعات[45]. والملاحظ أنّ غالب من يتبنى النقد الهدّام ليس ذا دراية بالنقد الحديثي، وإنما ينتمي إلى دوائر الفكر المعاصر أو الإعلام أو الفلسفة، ويتعامل مع النصوص الحديثية تعاملاً تجزيئيًّا سطحيًّا، يُغفل السياقات، ويُسقِط الأحكام الكلية، مما يُنتج نقدًا بعيدًا عن الموضوعية. ومن الضروري بهذه المناسبة التمييز بين النقد القائم على أصول العلم وقواعده، وبين الاعتراض القائم على الأهواء والانطباعات الشخصية = فالنقد العلمي أمضاه علماء الأمة من قديم كما مرّ معنا، أما النقد المجرّد من أدواته، فهو تشويش لا يُعتد به، وإن تزيّن بمصطلحات عقلانية أو حقوقية أو إنسانية، ولهذا فإنّ من العدل: التفريق بين من ناقش صحيح البخاري ضمن الإطار العلمي المعتبر، وبين من تعرّض له بدون أهلية ولا أدوات. كما أنّ هذا الصنف "لا يحقّ له التبجّح بنقدات الفحول القُدامى للتراث ممّن سبق ذكرهم، ولا التعذّر بسابق نظراتهم في مرويات السنة، بل الأستر لهم التَّحايَدُ عن هذا المسلك بالمرة، إذ حادوا عن جادتهم تنظيرا وتطبيقا من عدة وجوه: حيادهم عن منهج المتقدمين في الصناعة الحديثية وأصولها، وعدمُ مراعاتِهم للضوابط الآلية التي التزموها في النقد...جهلهم بمناهج الأئمة المتقدمين في التعليل والتخريج والاعتبار، وضعف تصورهم لكثير من مسائل علوم الحديث...غفلتهم عن طرق المتقدمين ومقاصدهم من التصنيف... تحايدهم في الجملة عمّا تستوجبه المنهجية العلمية من الإنصاف والموضوعية"[46]. ثم إنّ أئمة النقد

---

[37] العروي، عبد الله، **السنّة والإصلاح**، المركز الثقافي العربي/الدار البيضاء، ط1(2008م)، (ص/120-121-122).

[38] شحرور، محمد، **السنّة الرسولية والسنّة النّبويّة رؤية جديدة**، دار الساقي/بيروت، ط1(2012م)، (ص/20)، (ص/52).

[39] الشرفي، عبد المجيد، **لبنات**، دار الجنوب للنشر/تونس، (د.ط)، (1994م)، (ص/39).

[40] أبو زيد، ناصر حامد، **الإمام الشافعي وتأسيس الأيديولوجية الوسطية**، دار مدبولي/القاهرة، ط2(1996م)، (ص/33). ويراجع: البنا، نماء، «**النقد الحديثي بين المحدثين والحداثيين**»، مجلة الفكر الإسلامي المعاصر، العدد: 101، (1442هـ-2021م)، (ص/217-220).

[41] ينظر: بن سلين، فارس، القراءة التاريخية للسنة النبوية في الفكر الحداثي العربي، أطروحة دكتوراه تخصص: الحديث وعلومه، جامعة الأمير عبد القادر للعلوم الإسلامية، قسنطينة/الجزائر. فقد اعتنت بهذا الجانب. بل إنّ جمع السُنَّة كلّها عند شحرور جاء لغرض سياسي. ينظر: شحرور، محمد، **الكتاب والقرآن**، الأهالي للطباعة والنشر والتوزيع/دمشق، (د.ط)، (د.ت.ط)، (ص/566). وهؤلاء القوم قد تأثروا بالمستشرقين، ينظر: الحازمي، نقض المطاعن المعاصرة في متون الصحيحين: (ص/530). ولردّ هذه الفرية من أصولها، ينظر: بلهي، نبيل، **الإمام البخاري والسلطة السياسية، دراسة نقدية لدعوى تأثير السياسة في صحيح البخاري**. فالكتاب مهم جدا في مجاله.

[42] ينظر: البنا، جمال، **تجريد البخاري ومسلم من الأحاديث التي لا تلزم**، دعوة الإحياء الإسلامي/القاهرة، (د.ط)، (د.ت.ط)، (ص/16-31).

[43] ينظر: القنوبي، سعيد، **السيف الحاد في الردّ على من أخذ بحديث الآحاد في الاعتقاد**، دون دار الطبع، ط3(1418هـ)، (ص/83-91).

[44] ينظر: الكردي، إسماعيل، **نحو تفعيل قواعد نقد متن الحديث**، دار الأوائل، ط1(2002م)، (ص/47).

[45] ينظر: زريوح، المعارضات الفكرية المعاصرة لأحاديث الصحيحين دراسة نقدية: (637/1).

[46] المرجع نفسه: (ص/647-650).

الذين انتقدوا صحيح البخاري، لم يتجاسروا على وصف أحاديثه بالوضع، أو اتهام راوي من رواة جامعه بالكذب، أو المقصد منه الدعاية للحاكم، وغيرها من الاتهامات الباطلة، البعيدة عن الواقعية والموضوعية[47].

**المطلب الثالث: الموازنة بين الجفاة والغلاة في الإمام البخاري وصحيحه.** تكتسب الموازنة بين الجفاة والغلاة في البخاري وكتابه أهمية بالغة في سياق البحث العلمي؛ فهي تشكل حجر الزاوية في تحقيق الفهم الموضوعي الدقيق لهذا الإرث العلمي الجليل، فهي: **أولاً**: تضمن ضبط الرؤية بين طرفين: طرف يغلو في رفع مكانة البخاري وجامعه إلى مرتبة لا تقبل النقد، وهو ما يتصادم مع صنيع طائفة من نقاد الحديث، وطرف آخر يقلل من مكانته وينتقده بشكل غير موضوعي، ما ينعكس سلبًا على مصداقية الكتاب، ويفتح الباب للتشكيك غير المبرر فيه، ممّا يؤدي إلى الطعن في التراث الحديثي عموما. **ثانيًا**: تُمكّن الباحثين المنصف من النظر إلى البخاري بشمولية تأخذ في الاعتبار إنجازاته العلمية الكبيرة، وفي الوقت ذاته تسمح لهم بالنقد البنّاء المستند إلى قواعد علمية محكمة، بما يحافظ على منهجية النقد العلمي الذي لا يقصد النيل من المجمل بل تصحيح الجزئيات. **ثالثًا**: تسهم في تعزيز روح الاجتهاد العلمي، من خلال تأكيدها على أهمية النقد البناء والموضوعي، بعيدًا عن النزعات الشخصية أو الأيديولوجية. **رابعا**: تكرّس مبدأ الاعتدال والوسطية الذي يمثل جوهر النهج الإسلامي، وهو المسلك الأمثل، القائم على قواعد النقد الحديثي العلمي، الذي يجنب الانحراف في اتجاه الغلو أو الجفاء، وتبقي النقاشات العلمية في إطار من الموضوعية والاحترام المتبادل، وهو ما يجعل التعامل مع البخاري وجامعه نموذجًا يحتذى به في الدراسات الشرعية. **خامسا**: تحفظ التراث الإسلامي من الانحرافات الفكرية، ويجعل دراسته متسقًا مع أصول البحث العلمي والنقد الموضوعي.

فمن العدل، والموضوعية، أن يقال: أولا/ أنّ التقدير العلمي إذا لم يُضبط بميزان الاعتدال والموضوعية قد يتحول إلى غلوّ يتجاوز حدود القَبول المعقول، ويُفضي إلى رفع الإنسان فوق مرتبته البشرية، وهو ما وقع فيه بعض المنتسبين إلى العلم كما تقدّم، حين جعلوا البخاري في مقامٍ لا يُنتقد، ولا يُراجَع، ولا تُناقَش اختياراته الحديثية، بل أنكروا على أهل الاختصاص ممن خالفه في مواضع – ولو كانت يسيرة – رغم أنّ ذلك مما جرى عليه عمل أهل النقد منذ القرون الأولى، كما سيأتي تفصيله = ومن هنا، فإنّ الموازنة بين الثناء والغلو في الإمام البخاري تقتضي التمييز بين الاعتراف الموضوعي بفضله ومكانته، وهو ما قامت عليه أقوال الأئمة وشهادات النقاد، وبين التمجيد غير المبرر الذي يغلق باب النظر العلمي، ويفضي إلى تكلّس فكري يجعل الإمام في مرتبة فوق الخطأ، وهو ما يخالف مسيرة النقد الحديثي القائمة على التثبت، والتدقيق، والاحتكام إلى قواعد العلم، لا إلى الأهواء والانطباعات. ثانيا/أن الأفاضل من أهل العلم القدامى والمحدثين، ممن رفض نقد أحاديث يسيرة فيه راموا إمّا: 1/الدفاع عن دواوين الحديث النبوية عموما من الهجمة المسعورة الشرسة التي طالتها، وعلى رأسها الصحيحين وفي مقدمتها صحيح البخاري، فرأوا سدّ الدريعة تماما، أو 2/هو اجتهادٌ توصلوا إليه خالفوا فيه غيرهم من النقاد. إلا أنّ ذلك

---

[47] ينظر: الحجوي، محمد بن الحسن، **الدفاع عن الصحيحين دفاع عن الإسلام**، ت/الدكتور محمد بن عزوز، مركز التراث الثقافي المغربي/الدار البيضاء، دار ابن حزم/بيروت، ط1(1424هـ-2003م)، (ص/118).

يخرج عن مقتضى التقدير العلمي الذي لا يقوم أساسا على الموضوعية والواقعية. 3/الأئمة النقاد: كالدارقطني، وأبي مسعود الدمشقي، وأبي علي الجياني، وغيرهم، لم يترددوا في نقد بعض المواضع في صحيح البخاري، مع إقرارهم الكامل بجلالة الإمام، وتقديمهم له، والثناء على دقته ومنهجه كما تلقوا أيضا كتابه الجامع بالقبول الحسن في الجملة، وهذا هو المسلك العلمي المنضبط، الذي يجمع بين الإنصاف في التقدير والاعتدال في النقد. ولهذا قال الحافظ ابن الصلاح: "فما أخذ عليهما من ذلك وقدح فيه مُعتمَدٌ من الحفاظ، فهو مستثنى مما ذكرناه لعدم الإجماع على تلقيه بالقبول، وما ذلك إلا في مواضع قليلة"[48]. وقد أجاب ابن حجر على ردّ هذا الاستثناء الذي ذكره ابن الصلاح، وأنّ الأحاديث المنتقدة يمكن الجواب عنها، بقوله: "أمّا كونها يمكن الجواب عنها فلا يمنع ذلك استثناءها، لأن من تعقبها من جملة من ينسب إليه الإجماع على التلقي. فالمواضع المذكورة متخلفة عنده عن التلقي فيتعين استثناؤها، وقد اعتنى أبو الحسن الدارقطني بتتبع ما فيهما من الأحاديث المعللة فزادت على المائتين، ولأبي مسعود الدمشقي في أطرافه انتقاد عليهما... وفي كتاب التقييد لأبي علي الجياني جملة في ذلك"[49]. وقال أيضا متحدثا عن الأحاديث المنتقدة على البخاري: "وليست كلها قادحة، بل أكثرها الجواب عنه ظاهر، والقدح فيه مندفع، وبعضها الجواب عنه محتمل، واليسير منه في الجواب عنه تعسف"[50]. وقال: "ينبغي لكل منصف أن يعلم أن هذه الأحاديث، وإن كان أكثرها لا يقدح في أصل موضوع الكتاب، فإن جميعها وارد من جهة أخرى، وهي ما ادّعاه الإمام أبو عمر بن الصلاح وغيرُه من الإجماع على تلقي هذا الكتاب بالقبول والتسليم لصحة جميع ما فيه، فإن هذه المواضع متنازع في صحتها، فلم يحصل لها من التلقي ما حصل لمعظم الكتاب، وقد تعرض لذلك بن الصلاح في قوله: إلا مواضع يسيرة انتقدها عليه الدارقطني وغيره. وقال في مقدمة شرح مسلم له: ما أخذ عليهما يعني على البخاري ومسلم وقدح فيه معتمد من الحفاظ، فهو مستثنى مما ذكرناه لعدم الإجماع على تلقيه بالقبول. انتهى، وهو احتراز حسن"[51]. فحينما يقول الدارقطني في مطلع كتاب التتبع: "ابتداء ذكر أحاديث معلولة اشتمل عليها كتاب البخاري ومسلم أو أحدهما، بينت عللها والصواب منها"[52]. وكذا قول الجياني: "انتهى ما نبهنا عليه ممّا وقع في كتاب البخاري من الأوهام التي من قِبل رواة الكتاب، ومن علل الأسانيد لم تقع في الاستدراكات التي لأبي الحسن الدارقطني إلا مواضع يسيرة احتجنا إلى الاستشهاد بقوله في مواضع بعض ما نسخ من هذا الكتاب"[53]، فإنّ ذلك واضح جدا في موضوع كتابيهما، وهو ذكر أحاديث معلولة اشتمل عليها صحيح البخاري. ولو أخذنا كتاب التتبع

---

[48] ابن الصلاح، عثمان بن عبد الرحمن الشهرزوري، **صيانة صحيح مسلم من الإخلال والغلط وحمايته من الإسقاط والسقط**، تحقيق موفق عبد الله عبد القار، دار الغرب الإسلامي/بيروت، ط2(1408هـ)، (ص/87).

[49] العسقلاني، أحمد بن علي، **النكت على كتاب ابن الصلاح**، تحقيق ربيع بن هادي، دار الراية/الرياض، ط3(1415هـ)، (1/380-381).

[50] ابن حجر، هدى الساري: (ص/402).

[51] المصدر نفسه: (ص/364).

[52] الدارقطني، علي بن عمر، **التتبع**، عناية مقبل بن هادي الوادعي، مطبعة المدني/القاهرة، ط2(د.ت.ط)، (ص/160).

[53] الجياني، الحسين بن محمد، **التنبيه على الأوهام الواقعة في المسند الصحيح للبخاري**، تحقيق الدكتور محمد أبو الفضل، بمطبعة النجاح الجديدة/الدار البيضاء، ط1(1419هـ-1998م)، (ص/236-237).

عينة، فإننا نجد الأحاديث التي أعلها الدارقطني أنواعا: الأول: الأحاديث التي احتج بها البخاري. والثاني: ما أورده في المتابعات. والثالث: ما أورده على سبيل الاحتياط أو الاستئناس. والرابع: ما أورده على سبيل التتبع وبيان العلل. فأمّا النوع الأول فعدده قليل جداً بالنسبة إلى الأنواع الأخرى، فهو قليل من قليل، والذي يصلح فيه القول: أن البخاري قد أخل فيه بشروطه، وأنه لم يلق قبولا عند نقاد الحديث، والتزامه بها هو النوع الأول دون سواه.

**وأمّا الأنواع الأخرى كلّها خارج الأصول**، ولم يذكر البخاري منها شيئاً إلا على سبيل الاعتضاد، أو الاحتياط، أو الاستئناس، أو التتبع وشرح العلة = وغاية ما يقال بالنسبة إلى هذه الأنواع أن الدارقطني أوضح السبب الذي كان يدفع البخاري إلى أن يذكر الأحاديث على ذلك النحو، هو وجود علة فيها، وفي الوقت نفسه فإنّ الدارقطني يفيدنا من خلال تتبعه لأحاديث الصحيحين دقة البخاري في تصحيح الأحاديث وتعليلها، ووضعها في مواضعها اللائقة من الصحيح، وكثيراً ما يرويها معلقة. وعندما نلفيه يؤيد أحياناً صنيع البخاري في التصحيح أو التعليل أثناء التتبع، يمكننا أن نقول: إنه لم يقصد بتتبعه لأحاديث صحيح البخاري توجيه الطعن نحوه لسبب إخلاله بشروط الصحيح وعدم التزامه بها، وإنما أراد أن يبرز الفوائد النقدية التي تكمن في صنيع البخاري في جامعه، والتي تحتاج إلى توضيحها. كما أراد الدارقطني أن يؤكد على أنّ صحيح البخاري من أصح ما صنفه البشر على الإطلاق، حيث إنهم لم يتحصل من خلال تتبعه على جانب الإخلال إلا في عدد قليل جداً من جملة الأحاديث التي تربو على سبعة آلاف حديث، وهو أمر طبيعي جداً لا غرابة فيه. ونستخلص: أن النتائج التي أسفر عنها تتبع الدارقطني لأحاديث الجامع الصحيح، هي الفوائد النقدية والمسائل الإسنادية التي يضمها الكتاب، لا أنه قد أخل بشروطه في أحاديثه. ومن هنا نجد شراح الصحيحين ممن تولى الإجابة على الدارقطني في انتقاداته يقولون: هذا الانتقاد لا يضر في أصل الحديث، وإنما ذكره الشيخان في المتابعة، ويسع فيها ما لا يسع في الأصول، أو لم يذكره الشيخان إلا لبيان الاختلاف. وليس بخاف على أحد أن الدارقطني على علم تام بأن البخاري لم يذكر معظم الأحاديث المعللة على سبيل الاحتجاج[54]. فالموقف العلمي المتوازن هو: الجمع بين التوقير والنقد المنضبط، والمنهج الأقوم في التعامل مع صحيح البخاري، هو ما درج عليه جمهور علماء الأمة المحققين، من الجمع بين: الاعتراف بمنزلة الإمام البخاري وفضله، وأن كتابه الجامع من أعظم كتب الحديث وأدقها، والاحتكام إلى قواعد نقاد أئمة الصنعة عند المناقشة، وعدم الخروج عنها إلى الهوى أو الذوق أو التوجهات الفكرية.

**المبحث الثاني: أنواع النقد لصحيح البخاري**. تقدّم معنا أنّ كتاب صحيح البخاري ما كان بمنأى عن النقد، ولم يكن غريبًا أن يُناقَش الكتاب بين أهل الاختصاص، فيُقيَّم بعض ما ورد فيه من أحاديث، أو يُراجع منهج البخاري في اختيار الرواة، أو تُناقَش بعض عباراته وتعليقاته. غير أن النقد الذي وُجّه إلى صحيح البخاري لم يكن على نمط واحد، بل تعددت أنواعه، واختلفت دوافعه ومناهجه، وتفاوتت مستويات القائلين به. فمنه ما صدر عن

---

[54] ينظر: المليباري، حمزة عبد الله، **عبقرية الإمام مسلم في ترتيب أحاديث مسنده الصحيح دراسة تحليلية**، دار ابن حزم/بيروت، ط1(1418هـ-1997م)، (ص/48-50). ويراجع: ابن تيمية، أحمد بن عبد الحليم، **منهاج النبوية في نقد كلام الشيعة القدرية**، ت/الدكتور محمد رشاد سالم، ط1(1406هـ-1986م)، (155/7).

أهل الاختصاص، المتمكنين من أدوات المحدثين، العارفين بالنقد وضوابطه، فكان نقدًا علميًا منضبطًا بقواعد الصناعة الحديثية؛ ومنه ما جاء من غير المتخصصين أو من ذوي التوجهات الفكرية أو الإعلامية، فغلبت عليه السطحية والانطباعية، وربما الغرض الأيديولوجي. وعليه، فإن هذا المبحث جاء ليسلط الضوء على أبرز أنواع النقد الموجه إلى صحيح البخاري، مع التمييز بين النقد العلمي المعتبر، والنقد غير المنضبط، ثم بيان الموقف المنهجي الصحيح في التعامل مع هذه الأنواع، وذلك في المطالب الآتية. وقبل ذلك أود التنبيه على أنّ البخاري أخرج الروايات الصحيحة في جامعه بناء على منهج رضيه نقاد الحديث كلّهم، ولم تذكر لنا كتب التاريخ أنّ أحدا من النقاد سواء ممّن انتقد جملة من أحاديثه أم غيرهم خالفه في منهج التصحيح أو التضعيف، والعصمة التي يمكن أن ننسبها للبخاري هي في المنهج التي تعامل فيه مع الروايات التي أوردها صحيحه، كما أنّ الأحاديث التي صححها البخاري مما وقع فيها الإجماع ولم يطلها النقد – وهي الأغلبية الساحقة والطاغية – قد شاركه غيره في تصحيحها، وهذه كتب السنة تشهد بذلك، وهذا خلاف ما يريد غير أهل الاختصاص أن يقدموه لجمهور المسلمين، ليصلوا إلى القول بعدم عصمة البخاري، ويجعلون ذلك مبررا للنقد المستمر، ومن كل من هبّ وذبّ[55].

**المطلب الأول: نقد أهل الاختصاص.** المراد بأهل الاختصاص: أعمدة الشريعة، الذين حفظ الله بهم الدّين[56]، "الحفاظ النقاد العارفون بعلل الأسانيد"[57]، والذين "أمعنوا في الحفظ، وأكثروا في الكتابة، وأفرطوا في الرحلة، وواظبوا على السنة والمذاكرة والتصنيف والمدارسة، حتى أخذ عنهم من نشأ بعدهم... حتى أن أحدهم لو سئل عن عدد الأحرف في السنن لكل سنّة منها عدها عدا، ولو زيد فيها ألف أو واو لأخرجها طوعا، ولأظهرها ديانة، ولولاهم لدرست الآثار، واضمحلت الأخبار، وعلا أهل الضلالة والهوى، وارتفع أهل البدع والعمى، فهم لأهل البدع قامعون، وبالسنن شأنهم دامغون"[58]، فكانوا بحق هم الذروة في مجال النقد الحديثي. ويمثل نقد أهل الاختصاص النموذجَ الأصيل في الممارسة النقدية العلمية. وقد صدرت عن بعضهم ممّن جاء بعد البخاري ملاحظات علمية على بعض ما ورد في جامعه كما تقدّم، لكنها لم تَخرج عن إطار الاحترام العلمي، والبحث الموضوعي، والإقرار بفضل البخاري وكتابه[59]. ومن سمات نقد أهل الاختصاص: أنّه منضبط بمنهج علمي، لا يُنكر الكتاب، ولا يشكك فيه، بل يناقش مواضع محددة بأدلة وتعليلات علمية دقيقة، وهذا في واقع الأمر ساهم في كشف دقته،

---

[55] ينظر قوني، حميد «دفاع عن صحيح البخاري دفاع عن السنّة المشرّفة»، مجلة العلوم الإسلامية والحضارة، المجلد08، العدد01، (2023م)، (ص/19).

[56] ينظر: العوني، حاتم، **المنهج المقترح لفهم المصطلح**، دار الهجرة/الرياض، ط1(1416هـ-1996م)، (ص/56-57).

[57] ينظر: ابن حجر، هدى الساري: (ص/402). هذا هو الميزان الذي أن يوزن به من ينتقد أحاديث البخاري ومسلم.

[58] ينظر: البستي، محمد بن حبان، **كتاب المجروحين من المحدثين والضعفاء والمتروكين**، تحقيق محمود إبراهيم زايد، دار المعرفة/بيروت، (د.ط)، (1412هـ-1992م)، (58/1).

[59] ذكر الدكتور الرحيلي أنه تتبع كتابات الدارقطني بإمعان، فوجده معترف بصحة منهج الصحيحين، ومطابقتهما لأصول المحدثين الصحيحة في قبول الأخبار وردّها، بل تمكّنهما من ذلك، ومن دلائل ذلك: إحالته في توثيق بعض الرواة عليهما، وإحالته أيضا في تصحيح بعض الأحاديث على الصحيحين أو أحدهما، وكذا موافقته البخاري في خلافة مع النسائي، في رسالته في: "ذكر أقوام أخرج لهما الشيخان في صحيحيهما، وضعفهم النسائي في كتابه الضعفاء". ينظر: الرحيلي، عبد الله، **الإمام الدارقطني وآثاره العلمية**، دار الأندلس الخضراء/جدة، (د.ط)، (د.ت.ط)، (ص/160-167).

وبيان صرامة منهج البخاري، وأنه كان في غاية التحرّي، حتى في المواضع التي خُولف فيها[60]. وفيما يلي نماذج من نقد أهل الاختصاص، وقد تقدم أنّها: "ليست كلها قادحة، بل أكثرها الجواب عنه ظاهر، والقدح فيه مندفع، وبعضها الجواب عنه محتمل، واليسير منه في الجواب عنه تعسف"[61]. من أجل ذلك رأيت ذكر أحاديث من هذا الصنف الأخير، الذي لا يسع المنصف إلا قبول عللها، وأما الأحاديث التي أعلت بعلل وأمكن الجواب عنها، أو أن الإعلال يسير لا يترتب عليه كبير شيء، فأمرها هيّن، ويسلّم فيها للبخاري[62]، إذ المقصود جلب الأدلة على وقوع النقد من أهله حقيقة، وكذا بيان منهجهم في عملية النقد.

النموذج الأول: حديث عبد الرحمن بن عبد الله بن دينار، عن أبي حازم، عن سهل بن سعد الساعدي τ: أن رسول الله □، قال: «رباط يوم في سبيل الله خير من الدنيا وما عليها، وموضع سوط أحدكم من الجنة خير من الدنيا وما عليها، والروحة يروحها العبد في سبيل الله أو الغدوة خير من الدنيا وما عليها»[63]. قال الدارقطني: "لم يقل هذا غير عبد الرحمن، وغيره أثبت منه، وباقي الحديث صحيح"[64]. وقال ابن حجر: "عبد الرحمن بن عبدالله بن دينار... قد تفرد بهذه الزيادة"[65]. فالدارقطني أعلَّ الحديث بتفرد عبد الرحمن، وقد أقرّه ابن حجر، ونقل كلام النقاد فيه، فقال: "عبد الرحمن بن عبد الله بن دينار المدني. قال الدوري، عن ابن معين: في حديثه عندي ضعف. وقد حدث عنه يحيى القطان ويكفيه رواية يحيى عنه. وقال عمرو بن علي: لم أسمع عبد الرحمن بن مهدي يحدث عنه قط. وقال أبو حاتم: يكتب حديثه ولا يحتج به. وقال ابن المديني: صدوق. وقال الدارقطني: خالف فيه البخاري الناس، وليس هو بمتروك. وذكره ابن عدي في الكامل، وأورد له أحاديث، وقال: بعض ما يرويه منكر مما لا يتابع عليه وهو في جملة من يكتب حديثه من الضعفاء. قلت: احتج به البخاري كما قال الدارقطني، وأبو داود، والنسائي، والترمذي"[66]. ومثله لا يقبل ما تفرد به، وهي زيادة: «رباط يوم في سبيل الله خير من الدنيا وما عليها»، وباقي لفظ الحديث صحيح ثابت. وبغض النظر عن الراجح في هذه الزيادة، فقد تبين أن انتقاد الدارقطني منطلقه القواعد الصحيحة والمنهج العلمي، فمن قواعد النقد أن الراوي الضعيف والمتكلم فيه لا يقبل تفرده، سواء كان تفرده بأصل الحديث أم بزيادة فيه، ولذلك أقره ابن حجر.

---

[60] ينظر للفائدة: جوب، أحمد سنب، «نقد صحيح البخاري بين عِلْمِية المحدِّثين وغوغائية المحدَثِين»، وسطيون، تاريخ النشر: (2017/12/24)، تاريخ الاطلاع: (2025/9/18)، https://shorturl.fm/02s3a

[61] ينظر: ابن حجر، هدى الساري: (ص/402).

[62] ينظر: باحو، الأحاديث المنتقدة في الصحيحين: (63/1).

[63] البخاري، محمد بن إسماعيل، **الجامع الصحيح**، اعتنى به أبو صهيب الكرمي، بيت الأفكار الدولية/الرياض، (د.ط)، (1319هـ-1998م)، كتاب الجهاد والسّير، باب: فضل رباط يوم في سبيل الله، (ص/557)، حديث رقم: [2892].

[64] التتبع: (ص/289-290). عناية مقبل بن هادي الوادعي، مطبعة المدني/القاهرة، توزيع دار الخلفاء للكتاب الإسلامي/الكويت، ط2(د.ت.ط).

[65] ابن حجر، هدى الساري: (ص/381).

[66] المصدر نفسه: (ص/438). ولم يذكر فيه البخاري جرحا ولا تعديلا. ينظر: البخاري، محمد بن إسماعيل، **التاريخ الكبير**، دار الكتب العلمية/بيروت، (د.ط)، (د.ت.ط)، (316/5). وقال ابن حبان: "لا يجوز الاحتجاج بخبره إذا انفرد. كان يحيى القطان يحدث عنه، وكان محمد بن إسماعيل الجعفي البخاري ممن يحتج به في كتابه". ابن حبان، كتاب المجروحين: (51/2).

النموذج الثاني: حديث عبيد الله، عن نافع، أنه سمع ابن كعب بن مالك، يحدث عن أبيه: أنه كانت لهم غنم ترعى بسلع، فأبصرت جارية لنا بشاة من غنمنا موتا، فكسرت حجرا فذبحتها به، فقال لهم: لا تأكلوا حتى أسأل النّبيّ ، أو أرسل إلى النّبيّ  من يسأله، وأنه سأل النّبيّ  عن ذاك، أو أرسل، فأمره بأكلها. قال عبيدالله: فيعجبني أنها أمة، وأنها ذبحت. تابعه عبدة، عن عبيد الله[67]. وقد أعلّ الدارقطنيُّ الحديثَ بالاضطراب، قال: "وأخرج البخاري حديث عُبيد الله، عن نافع، عن ابن كعب، عن أبيه: أن جارية لكعب. وعن مالك، عن نافع، عن رجل من الأنصار، عن معاذ بن سعد – أو سعد بن معاذ –: أن جارية لكعب. وعن موسى، عن جويرية، عن نافع، عن رجل من بني سلمة، أخبر عبد الله: أن جارية لكعب. وقال الليث، عن نافع، سمع رجلاً من الأنصار، خَبَّر عبدَ الله أن جارية لكعب. وهذا اختلاف بيّن وقد أخرجه. قال: وهذا قد اختلف فيه على نافع، وعلى أصحابه عنه. اختلف فيه على عُبيد الله، وعلى يحيى بن سعيد، وعلى أيوب، وعلى قتادة، وعلى موسى بن عقبة، وعلى إسماعيل بن أمية، وعلى غيرهم، فقيل: عن نافع، عن ابن عمر، ولا يصح. والاختلاف فيه كثير"[68]. فالعلة التي أعل بها الدارقطني الحديث قوية، الأمر الذي جعل ابن حجر يقره على ذلك، بقول: "هو كما قال، وعلته ظاهرة، والجواب عنه فيه تكلف وتعسف"[69].

النموذج الثالث: حديث ابن جريج، أنّ عطاء روى عن ابن عباس: كان المشركون على منزلتين من النّبيّ  والمؤمنين: كانوا مشركي أهل حرب، يقاتلهم ويقاتلونه، ومشركي أهل عهد، لا يقاتلهم ولا يقاتلونه، وكان إذا هاجرت امرأة من أهل الحرب لم تخطب حتى تحيض وتطهر... الحديث[70]. قال أبو مسعود الدمشقي: "ثبت هذا الحديث... من تفسير ابن جريج، عن عطاء الخراساني. وإنّما أخذا هذا الكتاب من ابنه ونظر فيه، يعني: ابن جريج أخذه من ابن عطاء الخراساني. قال الإمام أبو علي τ: وهذا التنبيه بديع من أبي مسعود رحمه الله؛ روينا عن صالح ابن أحمد بن حنبل، عن علي بن المديني، قال: سمعت هشامَ بنَ يوسف، قال: قال لي ابن جريج: سألت عطاء عن التفسير من البقرة وآل عمران، ثم قال: أعفني من هذا. قال هشام: فكان بعد إذا قال عطاء، عن ابن عباس، قال الخراساني. قال هشام: فكتبنا ما كتبنا، ثم مللنا، يعني: ما كتبنا أنّه عطاء الخراساني، فقال علي بن المديني: وإنما كتبت أنا هذه القصة أن محمد بن ثور كان يجعلها: عطاء، عن ابن عباس، فظنّ الذين حملوها عنه أنّه عطاء بن أبي رباح. وعن صالح بن أحمد بن حنبل، عن علي بن المديني، قال: سألت يحيى يعني القطان عن أحاديث ابن جريج عن عطاء الخراساني، فقال: ضعيفة، فقلت ليحيى: إنّه يقول: أخبرنا. قال: لا شيء، كلّه ضعيف؛ إنّما هو

---

[67] البخاري، محمد بن إسماعيل، **الجامع الصحيح**، كتاب: الوكالة، باب: إذا أبصر الراعي أو الوكيل شاة تموت، أو شيئا يفسد، ذبح وأصلح ما يخاف عليه الفساد، (ص/432)، حديث رقم: [2304].

[68] الدارقطني، التتبع: (ص/358-359).

[69] ابن حجر، هدى الساري: (ص/395). ويراجع: باحو، الأحاديث المنتقدة على الصحيحين: (2/158-160).

[70] البخاري، محمد بن إسماعيل، **الجامع الصحيح**، كتاب الطلاق، باب: نكاح من أسلم من المشركات وعدّتهنّ، (ص/1046)، حديث رقم: [5286].

كتاب دفعه إليه"[71]. فالحديث أعله أبو مسعود الدمشقي، وأبو علي الجياني بعلتين: الأولى: الانقطاع بين ابن جريج وعطاء الخراساني، وإنما أخذا الكتاب من ابنه: عثمان بن عطاء، ونظر فيه. والثانية: أن ابن جريج سمع التفسير من عطاء الخراساني، وليس من عطاء بن أبي رباح[72]. أمّا ابن حجر، فقد ردّ العلة الأولى كون الكتاب فيه نوع اتصال؛ لذلك استجاز ابن جريج أن يقول: أخبرنا. لكنه أقرّ أن البخاري ما أخرج الحديث إلا على أنه من رواية عطاء بن أبي رباح، وهذا خطأ، لأنّ عطاء الخراساني ليس من شرط البخاري؛ فإنّه لم يسمع من ابن عباس. ثم يستدرك ابن حجر، فيقول: "لكن لقائل أن يقول: هذا ليس بقاطع في أن عطاء المذكور هو الخراساني، فإنّ ثبوتهما في تفسيره لا يمنع أن يكونا عند عطاء بن أبي رباح أيضا، فيحتمل أن يكون هذان الحديثان عن عطاء بن أبي رباح وعطاء الخراساني جميعا"؟ ثم يجيب قائلا: "فهذا جواب إقناعي، وهذا عندي من المواضع العقيمة عن الجواب السديد، ولا بد للجواد من كبوة والله المستعان"[73]. فقد تبيّن أن النقد كان علميا وموضوعيا، لم يخرج عن قواعد النقد التي وضعها أرباب هذا الفن النبيل[74] = ويكون بذلك معنى تلقي الأمة لأحاديث صحيح البخاري بالقبول: ما لم ينتقده أئمة النقد.

**المطلب الثاني: نقد غير أهل الاختصاص.** لقد تنامت الطروحات الفكرية والإعلامية، وتوسعت النقاشات حول التراث الإسلامي، وبرزت فئة من الكتّاب الذين تناولوا صحيح البخاري بالنقد دون أن تكون لهم أهلية علمية كافية، أو خلفية تخصصية في علوم الحديث. ولذلك تميّز هذا النمط من النقد بغياب المنهج العلمي، والاعتماد على الانطباعات العامة أو القراءة السطحية للنصوص، مما أفضى إلى أحكام متطرفة، لا تصمد أمام التحقيق العلمي[75]. وقد رأيت من المناسب ذكر نماذج تشمل أبرز الاتجاهات المعاصرة الطاعنة في صحيح البخاري، وهي: الفكر الحداثي، والقرآني منكر السنة، والعلماني، والعقلاني، والرافضي، وتفصيل ذلك في الآتي[76]:

---

[71] الجياني، التنبيه على الأوهام الواقعة في المسند الصحيح للبخاري: (ص/189-190). قال الحافظ: "وما ذكره أبو مسعود من التعقب قد سبقه إليه الإسماعيلي، ذكره الحميدي... عن البرقاني عنه". ابن حجر، هدى الساري: (ص/395).

[72] باحو، الأحاديث المنتقدة على الصحيحين: (2/140-142).

[73] ابن حجر، هدى الساري: (ص/395).

[74] الذين انتقدوا صحيح البخاري جمٌّ غفير، ينظر: عوض الله، طارق، **ردع الجاني المعتدي على الألباني**، مكتبة التربية الإسلامية لإحياء التراث الإسلامي/مصر، ط1(1411هـ-1990م)، (ص/78-79).

[75] ينظر: الخلف، عواد، «دفاع عن صحيح البخاري»، حولية كلية أصول الدين، جامعة الأزهر/القاهرة، المجلد:30، العدد:1، (2017م)، (ص/368).

[76] اكتفيت بذكر مثال واحد لكل اتجاه، طلبا للاختصار.

1/ نقدُ الفكر الحداثي[77]: صرح أحد منتسبي هذا الفكر أنّ تعاملهم مع الصحيحين ليس قائما على قواعد النقد العلمية، ولا منهجية منضبطة، بل على آراء فردية مرسلة الغرض منها إثارة الشكوك[78]، قال محمد حمزة: "وما يهمنا في هذا الجدل الدائر حول صحة حديث يرفض المسلم المعاصر المتشبع بروح الحداثة، والمؤمن بسلطة العقل في التمييز بين الأحاديث، وما استتبعه من رفضٍ شديد يسعى إلى تثبيت هذه الصحة، لمجرد قبول أصحاب الصحاح لها"[79]. وقال الجابري: "نقرأ في البخاري ومسلم أن رسول الله □، قال: «بدأ الإسلام غريبا، وسيعود غريبا، فطوبى للغرباء»[80]... في البخاري: أنّ الرسول υ، قال: «خير أمتي قرني ثم الذين يلونهم، ثمّ الذين يلونهم»[81]... روى البخاري: (أنّ أنس بن مالك أتاه ناس وشكُوا إليه ما يلاقونه من الحجّاج بن يوسف وبطشه، فقال: اصبروا، فإنّه لا يأتي عليكم زمان إلا الذي بعده شرٌّ منه، حتى تلقوا ربّكم). وأضاف: (سمعته من نبيّكم □)[82]. من السهل أن يشكك الإنسان في صحة مثل هذه الأحاديث التي تشم فيها بوضوح رائحة السياسة، وبالنسبة إليَّ شخصيا: إنّ مثل هذه الأحاديث يجب وضعها بين قوسين، أعني: تجنب أخذها بعين الاعتبار"[83]. فقد أبان الجابري أن نقد أحاديث صحيح البخاري عنده مردّه إلى ميوله الفكري، وآرائه المسبقة المفتقرة إلى الدليل[84].

2/ نقدُ القرآنيين منكري السنة[85]: أساس هذا المذهب: الاكتفاء بالقرآن في التشريع، والتشكيك في حفظ السُّنّة من الضياع[86]. ومن الأحاديث التي انتقدوها: حديث ابن عباس، قال: توفي رسول الله □ وأنا ابن

---

[77] يراجع أعمال الملتقى الوطني: (صحيحا البخاري ومسلم في القراءات الحداثية – عرض ونقد –)، المنعقد بجامعة الأمير عبد القادر للعلوم الإسلامية، قسنطينة/الجزائر، يومي 02-2018/12/03. وبهذه المناسبة ننبه إلى أنّ الحداثة ترتبط بالعلمانية ارتباطًا وثيقًا، حيث تمثل العلمانية أحد أبرز مظاهر الحداثة الغربية وفلسفاتها. فكل ما ينقل عن أحدهما ينطبق عن الآخر.

[78] ينظر: بن سلامة، بوعلام، «نظرات في القراءة الحداثية للصحيحين – عرض ونقد –»، ضمن أعمال الملتقى الوطني: (صحيحا البخاري ومسلم في القراءات الحداثية – عرض ونقد –)، (2018)، (226/1).

[79] حمزة، محمد، **الحديث النبوي ومكانته في الفكر الإسلامي الحديث**، المركز الثقافي العربي/الدار البيضاء، (د.ط)، (2005م)، (ص/294).

[80] النيسابوري، مسلم بن الحجاج، **الجامع الصحيح**، اعتنى به أبو صهيب الكرمي، بيت الأفكار الدولية/الرياض، (د.ط)، (1319هـ-1998م)، كتاب الإيمان، باب: بيان أن الإسلام بدأ غريبا وسيعود غريبا، (ص/85)، برقم: [145]. والحديث من أفراد مسلم عن أبي هريرة τ.

[81] البخاري، محمد بن إسماعيل، **الجامع الصحيح**، كتاب فضائل الصحابة، باب: فضائل أصحاب النّبيّ □، (ص/698)، برقم: [3650]، من حديث عمران بن حصين τ.

[82] البخاري، محمد بن إسماعيل، **الجامع الصحيح**، كتاب الفتن، باب: لا يأتي زمان إلا الذي بعده شرٌّ منه، (ص/1354)، برقم: [7068].

[83] الجابري، محمد عابد، **في نقد الحاجة إلى الإصلاح**، مركز دراسات الوحدة العربية/بيروت، ط1(سبتمبر 2005م)، (ص/25-26).

[84] ينظر: بلهي، نبيل، «العيوب المنهجية لنقد الصحيحين في القراءات الحداثية»، ضمن أعمال الملتقى الوطني: (صحيحا البخاري ومسلم في القراءات الحداثية – عرض ونقد –)، (2018م)، (2/475-476).

[85] زريوح، المعارضات الفكرية المعاصرة لأحاديث الصحيحين دراسة نقدية: (1/243-294).

[86] من أبرز رجالات هذا الفكر المعاصرين: محمود أبو رية: صاحب كتاب (أضواء على السنّة المحمدية)، وأحمد صبحي منصور: صاحب كتاب (القرآن وكفى مصدرا للتشريع الإسلامي)، وصالح أبو بكر: صاحب كتاب (الأضواء القرآنية لاكتساح الأحاديث الإسرائيلية وتطهير البخاري منها)، ونيازي عز الدين: صاحب كتاب (دين السلطان، البرهان)، وابن قرناس: صاحب كتاب (الحديث والقرآن)، وسامر إسلامبولي: صاحب كتاب (تحرير العقل والنقل).

عشر سنين، وقد قرأت المحكم[87]. قال نيازي: "الحديث رقم: [5002] من صحيح البخاري[88]: قال عبد لله؟؟ τ: «والله الذي لا إله إلا[89] غيره، ما أنزلت سورة من كتاب الله إلا أنا أعلم أين أنزلت، ولا أنزلت آية من كتاب الله إلا أنا أعلم فيم أنزلت، ولو أعلم أحدا أعلم مني بكتاب الله تبلغه الإبل لركبت إليه». هذا الحديث يناقض كل الحقائق الموجودة في الحديث الأول، خاصة إذا افترضنا أن عبد الله هذا هو عبد الله ابن عباس"[90]. يلاحظ أن نيازي لم يردّ الحديث لعلة قائمة، وإنما أوتي من جهله بعلم الرجال ولطائف الأسانيد، فظن أن عبد الله في الحديث الثاني هو ابن عباس، وأكد ذلك بوضعه علاماتي التساؤل، والواقع أنّه عبد الله بن مسعود τ[91].

3/ نقدُ الفكر العلماني[92]: مراد هذا التيار في نقد التراث عموما: "عزل الدّين عن الدّولة وحياة المجتمع، وإبقاءه حبيسا في ضمير الفرد، لا يتجاوز العلاقة الخاصة بينه وبين ربّه، فإن سمح له بالتعبير عن نفسه ففي الشعائر التعبدية والمراسيم المتعلقة بالزواج والوفاة ونحوهما"[93]. ولأجل هزّ الثقة في السنة عموما وصحيح البخاري على وجه خاص، حاول أركون تسييس عملية تدوين دواوين الحديث النبوي الشريف أساسا. وفي ذلك يقول: "لقد تعرَّض الحديث النبوي لعملية الانتقاد، والاختيار، والحذف التعسفية، التي فُرِضَتْ في ظلِّ الأمويين وأوائل العباسيين، أثناء تشكيل المجموعات النصِّية (كتب الحديث) المدعوَّة بالصَّحيحة"[94]. ولندَعَ المجال لشحرور كي يعلن عن موقفه من أحاديث صحيح البخاري عموما، فيتساءل ويقول: "هل يمكن أن تكون هذه الأحاديث صحيحة؟ يقولون: صحيح مسلم! وصحيح البخاري! ويقولون: إنّهما أصحّ الكتب بعد كتاب الله! ونحن نقول: هذه إحدى أكبر المغالطات التي ما زالت المؤسسات الدينية تُكره الناس على التسليم بها، تحت طائلة التكفير والنفي"[95]. وأما جمال البنا فقد

---

ينظر المرجع نفسه: (ص/262-298). ينظر: زريوح، المعارضات الفكرية المعاصرة لأحاديث الصحيحين دراسة نقدية: (1/255-258)، الحازمي، نقض المطاعن المعاصرة في متون الصحيحين: (ص/105-155).

[87] البخاري، محمد بن إسماعيل، **الجامع الصحيح**، كتاب فضائل القرآن، باب: تعليم الصبيان القرآن، (ص/1001)، حديث رقم: [5035].

[88] البخاري، محمد بن إسماعيل، **الجامع الصحيح**، كتاب فضائل القرآن، باب: القرّاء ممن أصحاب النّبيّ □، (ص/996)، حديث رقم: [5002].

[89] هذه الكلمة غير موجودة في صحيح البخاري، وهذا تحريف بين!

[90] نيازي، عزّ الدّين، **دين السلطان**، بيسان للنشر والتوزيع/بيروت، ط1(1997م)، (ص/322).

[91] ينظر: الحازمي، نقض المطاعن المعاصرة في متون الصحيحين: (ص/125-126).

[92] يراجع: زريوح، المعارضات الفكرية المعاصرة لأحاديث الصحيحين دراسة نقدية: (1/299-358).

[93] ينظر: المرجع نفسه (1/302).

[94] أركون، محمد، **تاريخ الفكر العربي الإسلامي**، ترجمة هاشم صالح، مركز الإنماء القومي، بيروت، ط2 (1996م)، (ص/146). وبقليل من البحث يظهر تهافتَ ما ذكره أركون، وقفزه على شواهد التاريخ، ذلك أن التاريخ أثبت بأنّ البخاري عاش في الفترة الممتدة من سنة (194هـ) إلى سنة (256هـ)، كما ثبت أن صحيح البخاري جمعه مصنفه في الفترة الممتدة بين (216هـ) إلى (232هـ)، وهي الفترة التي تداول ثلاثة من الخلفاء على الحكم فيها، وهم بالترتيب: المأمون من (198هـ) إلى (218هـ)، ثم المعتصم بالله من (218هـ) إلى (227هـ)، ثم الواثق بالله من (227هـ) إلى (232هـ). وهؤلاء كانوا جميعا على عقيدة المعتزلة مع تشيع يسير، ولا يمكن لأركون وجندِ الحداثة والعلمانية إنكار الاضطهاد الذي وقع على أهل السنة، وعلى رأسهم علماء الحديث. يراجع: بلهي، نبيل، «دعوى تأثير الحالة السياسية في تصنيف البخاري لجامعه الصحيح عرض ونقد»، مؤتمر الدولي: صحيح البخاري مقاربة تراثية ورؤية معاصرة، جامعة ابن خلدون، تركيا، 2019/11/3.

[95] شحرور، محمد، **نحو أصول جديدة للفقه الإسلامي**، الأهالي للطباعة والنشر/دمشق، ط1(2000م)، (ص/160).

اقتحم ميدان النقد الحديثي، فوجّه النقد لجملة من أحاديث البخاري، دون اكتساب أدوات التخصص التي تؤهله لمنافسة نقاد الحديث، من ذلك: حديث رواه هشام بن عروة، عن أبيه عروة، عن أمّ المؤمنين عائشة رضي الله عنها، أنّ النّبيّ  تزوجها وهي بنت ستّ سنين، وأدخلت عليه وهي بنت تسع، ومكثتْ عنده تسعا[96]. ولا بأس أن نفسح المجال مطولا للبنا ليدلي بدلوه، فيقول: "نقد سند الرواية:... ترجع كل الروايات لراوٍ واحد وهو (عروة)، الذي تفرّد بالحديث عن أم المؤمنين (عائشة)، وتفرد بروايته عنه ابنه (هشام)، وفي (هشام) تكمن المشكلة؛ حيث قال فيه (ابن حجر) في (هدى الساري) و(التهذيب): وقال عبد الرحمن بن يوسف بن خراش: كان مالك لا يرضاه، بلغني أنّ مالكا نقم عليه حديثه لأهل العراق، قدم – جاء – الكوفة ثلاث مرات، قدمة – مرة – كان يقول: حدثني أبي، قال: سمعت عائشة. وقدم – جاء – الثانية، فكان يقول: أخبرني أبي، عن عائشة. وقدم – جاء – الثالثة، كان يقول: أبي، عن عائشة. والمعنى ببساطة: أنّ (هشام بن عروة) كان صدوقا في المدينة المنورة، ثم لما ذهب للعراق بدأ حفظه للحديث يسوء، وبدأ (يدلس) أي: ينسب الحديث لغير راويه. ثم بدأ يقول (عن) أبي، بدلا من (سمعت أو حدثني)، والمعنى أنه في علم الحديث كلمة (سمعت) أو (حدثني) هي أقوى من قول الراوي (عن فلان). والحديث في البخاري هكذا يقول (هشام) عن (أبي)، وليس (سمعت أو حدثني)، وهو ما يؤكد الشك في سند الحديث، ثم النقطة الأهم: أن الإمام (مالك)، قال: إن حديث (هشام) بالعراق لا يقبل، فإذا طبقنا هذا على الحديث الذي أخرجه البخاري لوجدنا أنّه محق، فالحديث لم يروه راو واحد من المدينة، بل كلّهم عراقيون، ما يقطع أنّ (هشام بن عروة) قد رواه بالعراق بعد أن ساء حفظه، ولا يعقل أن يمكث (هشام) بالمدينة عمرا طويلا ولا يذكر حديثا مثل هذا ولو مرة واحدة، لهذا فإننا لا نجد أيّ ذكر لعمر السيدة (عائشة) عند زواجها بالنّبيّ في كتاب (الموطأ) للإمام مالك، وهو الذي رأى وسمع (هشام بن عروة) مباشرة بالمدينة، فكفى بهاتين العلتين للشكّ في سند الرواية في البخاري... الخلاصة: أنّ السيدة عائشة تزوجت الرسول  بعمر الـ (18) سنة على التقدير الصحيح، وليس (9) سنوات، وأنّ هذه الرواية التي أخرجها البخاري ببساطة رواية فاسدة النص مرتابة السند، لأنها تخالف الشرع والعقل والأحاديث الصحيحة والعرف والذوق والعادة، كما تخالف بشدة قصوى الخط الزمني لأحداث البعثة النبوية، فلا يجب أن نجلّ البخاري ومسلم أكثر ممّا نجل الرسول الكريم، فلنا أن نقبل ما رفضوه وأن نرفض ما قبلوه، فالإسلام ليس حكرا على الفقهاء والمحدثين، ولا على زمانهم فقط، لذا فإننا نستطيع وبكل أريحية أن نستدرك على كل كتب الحديث والفقه والسيرة والتفسير، وأن ننقدها ونرفض الكثير ممّا جاء بها من أوهام وخرافات لا تنتهي، فهذه الكتب في النهاية محض تراث بشري لا يجب ولا ينبغي أن يصبغ بالقدسية أو الإلهية أبدا"[97]. هذا هو نقد البنا، وكأني به يقول: لقد أحطت بما لم يحط به نقاد الحديث، ووقفت على ما لم يقف عليه البخاري ومسلم. والبنا لم يخطئ نهج من سبقه ومن لحقه من رجالات التيار الحداثي العلماني في تعاملهم مع أحاديث الصحيحين، فقام بانتقاء ما يخدم فكرته، رغم ما يدّعيه من موضوعية، فساق كلام ابن خراش المتقدم للطعن في هشام، وحشره في زمرة الضعفاء،

---

[96] البخاري، محمد بن إسماعيل، **الجامع الصحيح**، كتاب النكاح، باب: إنكاح الرجل ولده الصغار، (ص/1018)، حديث رقم: [5133].

[97] البنا، جمال، **تجريد البخاري ومسلم من الأحاديث التي لا تُلزِم**، دعوة الإحياء الإسلامي/مصر، (د.ط)، (د.ت.ط)، (ص/81-83).

والواقع أن هشام بن عروة وثقه ابن سعد، والعجلي، وابن أبي حاتم، وابن حبان، ويعقوب بن شيبة، وغيرهم[98]. والظاهر أن البنا قد غض الطرف عن كلام الذهبي، فحينما نقل كلام ابن خراش الذي فرح به البنا، قال: "الرجل حجة مطلقا، ولا عبرة بما قاله الحافظ أبو الحسن بن القطان: من أنه هو وسهيل بن أبي صالح، اختلطا وتغيرا، فإن الحافظ قد يتغير حفظه إذا كبر، وتنقص حدة ذهنه، فليس هو في شيخوخته، كهو في شبيبته. وما ثم أحد بمعصوم من السهو والنسيان، وما هذا التغير بضار أصلا، وإنما الذي يضر الاختلاط، وهشام فلم يختلط قط، هذا أمر مقطوع به، وحديثه محتج به في الموطأ، والصحاح، والسنن. فقول ابن القطان: إنه اختلط، قول مردود، مرذول. فأربي إماما من الكبار سلم من الخطأ والوهم؛ فهذا شعبة، وهو في الذروة، له أوهام، وكذلك معمر، والأوزاعي، ومالك"[99]. وكأني بالقارئ يلحظ أن الذهبي ذكر أنّ حديث هشام محتج به عند الإمام مالك في الموطأ، بينما الأستاذ البنا قد قرر أنّ مالكا لا يقبل حديث هشام بالعراق! فهل يمكن للبنا أن يميّز لنا المقبول من المردود من حديث هشام في الموطأ؟ وهل ما رواه البخاري من حديثه في صحيحه ينسحب عليه ما قرره الذهبي والنقاد قبله؟ والظاهر أن مشكلة الأستاذ البنا مع هشام هو دخوله الكوفة ثلاث مرات، والفرق بينها في صيغ التحمل، ففي المرة الأولى وقع التصريح بالسماع عن أبيه، وأبوه سمع من أم المؤمنين، وهذا لا إشكال فيه. وفي الثانية وقع التصريح بالسماع عن أبيه أيضا، إلا أنّ أباه قال: عن عائشة، ولا ننس أنّ هشاما نفسه قد سمع من أم المؤمنين، وبالتالي فلا إشكال أيضا في هذه القدمة أيضا. بقي الإشكال في القدمة الثالثة التي قال فيها عروة: عن أبي، عن عائشة. فيقال ابتداءً: في هذه القدمة الأخيرة دلالة على دقة المحدثين في وصفهم الروايات، ثم هل يستطيع البنا أن يحدد لنا الرواة الذين رووا لنا هذه الأوجه الثلاثة عن هشام؟ وقد نسلم للبنا ونتفق معه على التوقف في رواية الكوفيين عن هشام، فهل رواية المدنيين والمكيين والبصريين وأهل الري عن هشام مردودة أيضا؟ وهل كل كوفي روى عن هشام يكون قد روى عنه بالكوفة؟ ثم على فرض صحة نسبة التدليس لهشام، هل قامت لدى البنا أدلة على أن هذا الحديث رواه هشام بالعراق؟ ولما نأتي للصناعة الحديثية، فإنّ الحديث قد رواه عن هشام جمعٌ من الأئمة الثقات، منهم: سفيان الثوري عند البخاري برقم: [4840]، وأبو معاوية الضرير عند مسلم برقم: [3464]، وجعفر الضبعي عند النسائي، حديث رقم: [3256]، وحماد بن زيد عند أبي داود، حديث رقم: [2123]، وغيرهم كثير. فهل هؤلاء سمعوه من هشام بالعراق، وهل غاب هذا عن البنا؟ كما أنّ هشاما لم يتفرد بالحديث، تابعه الزهري عند مسلم، حديث رقم: [3465]. كما تابع هشاما جمعٌ من الأئمة في الرواية عن أم المؤمنين عائشة رضي الله عنها، منهم: الأسود بن يزيد عند مسلم، حديث رقم: [3466]، وأبو سلمة بن عبد الرحمن بن عوف عند النسائي برقم: [3379]، وغيرهما. فظهر بذلك أن البنا ليس من أهل الاختصاص، ولذلك جاء نقده لأحاديث البخاري انتقائيا بعيدا كل البعد عن الموضوعية التي يتشدق بها التيار العلماني الحداثي.

---

[98] ينظر: المزي، يوسف بن الزكي عبد الحمن، **تهذيب الكمال**، مؤسسة الرسالة/بيروت، ت/بشار عواد معروف، ط1(1400هـ)، (238/30).

[99] الذهبي، سير أعلام النبلاء: (34/6-35).

4/ نقدُ الفكر العقلاني[100]: لقد أعطى هذا الاتجاه المعاصر لنفسه الحرية العقلية الواسعة، فطعن كاتبوه في جملة من أحاديث صحيح البخاري لمخالفتها في زعمهم العقلَ، والواقع أنّ العقل السليم لا يمكن أن يخالف أو يعترض مع نصّ من كتاب أو سنة، وإنما هو فهم ناتج عن أصول فاسدة، له تأثر بنهج أرباب الاعتزال، ولعل من أبرز رجالات هذا الاتجاه: محمد أمين المصري، فقد صرّح بأنه "لما ذهب ضوء المعتزلة وقع الناس تحت سلطة المحدثين وأمثالهم من الفقهاء... فكانت النتيجة جمودا بحتا... فلما ضعف شأن المعتزلة بعد المحنة، ظلّ المسلمون تحت تأثير حزب المحافظين نحوا من ألف سنة، حتّى جاءت النهضة الحديثة، وفي الواقع: إنّ فيها لونا من أولوان الاعتزال، ففيها الشكّ والتجربة، وهما منهجان من مناهج الاعتزال... وفيهما الإيمان بسلطة لعقل"[101]. ومن الأحاديث التي انتقدها هذا التيار: حديث أبي هريرة τ، عن رسول الله □، قال: «خُفِّفَ على داود υ القرآن، فكان يأمر بدوابه فتُسْرَجُ، فيقرأ القرآن قبل أن تسرج دوابه، ولا يأكل إلا من عمل يده»[102]. اعترض إسماعيل الكردي على الحديث من منطلقاتٍ عقلانية، وكان شديدَ الحَفاوةِ بجُهدِ المعتزلة في نقدِ المتونِ بأصولِهم العقليَّةِ. قال الكردي: "أحاديث لا تصح متونها؛ لكونها ركيكة المعنى، تباين المعقول"[103]، ثم ساق حديث أبي هريرة τ، ثم قال: "هذا الحديث الذي تفرّد بروايته أبو هريرة، ينسب إلى داود قراءة القرآن، مع أن القرآن ما أنزل إلا بعد وفاة داود بألف وستمائة عام، ثم أيّ قراءة للقرآن هذه التي يختم فيها القرآن كله في هذه الفترة القصيرة؟! مع أنّ رسول الله نهى عن ختمته في أقلَّ من ثلاثة أيّام، لأنّ القراءة عندها ستكون هذرا بلا تفكّر، ولن تكون تلاوة تدبر، لذلك أَوَّلّ بعض شراح الحديث لفظة (القرآن) فيه، فقالوا: إنّ المقصود هنا هو الزبور، الكتاب الذي أنزله الله على داود، وهو تأويل خلاف الظاهر الذي يعرفه السامعون المسلمون وغير المسلمين من لفظة (القرآن)"[104]. فالكردي رفض الحديث بناءً على تصوّر عقلي ثقافي لديه، دون أمن يكلّف نفسه الرجوع إلى آليات النقد الحديثي، وأدوات الفهم الشرعي أو التاريخي للنص. فقد توهّم أن المراد بالقرآن هو الكتاب المنزّل على نبيّنا محمد □، وهذا مردود من وجهين: الأول: أن المسمّيات التي تطلق على الكتب المنزّلة على أنبيائه ورسله قد يُطلق بعضُها على بعض؛ ففي قوله عزّ وجلّ: □وَلَقَدْ

---

[100] يراجع: زريوح، المعارضات الفكرية المعاصرة لأحاديث الصحيحين دراسة نقدية: (1/367-437).

[101] يراجع: المرجع نفسه: (1/143-235). أكثر الأحاديث المنتقدة من طرف هذا التيار هي ما ورد فيها من الغيبيات التي أخبرنا الله تعالى بها، وأخبرنا بها رسوله □، والواجب فيها التسليم كونها غيبا.

[102] البخاري، محمد بن إسماعيل، **الجامع الصحيح**، كتاب الأنبياء، باب: قول الله تعالى □وَءَاتَيْنَا دَاوُۥدَ زَبُورًا□، (ص/657)، برقم: [3417]. وقد طالب جمال البنا بحذفه من صحيح البخاري. ينظر: البنا، تجريد البخاري ومسلم من الأحاديث التي لا تلزم: (ص/186).

[103] الكردي، إسماعيل، **نحو تفعيل قواعد نقد المتن، دراسة تطبيقية على بعض أحاديث الصحيحين**، دار الأوائل/دمشق، ط1(2002م). (ص/186).

[104] المرجع نفسه: (ص/187). ومثل ذلك عند سامر إسلامبولي. ينظر: إسلامبولي، سامر، **تحرير العقل من النقل، وقراءة نقدية لمجموعة من أحاديث البخاري ومسلم**، دار الأوائل/دمشق، ط1(2000م)، (ص/251).

كَتَبْنَا فِي ٱلزَّبُورِ مِنۢ بَعْدِ ٱلذِّكْرِ أَنَّ ٱلْأَرْضَ يَرِثُهَا عِبَادِيَ ٱلصَّٰلِحُونَ[105]، قال ابن عباس: "الزّبور: القرآن"[106]. الثاني: أن البخاري أخرج الحديث في كتاب التفسير كما تقدّم، وجاء فيه: "خُفِّف على داود القراءةُ". وذكر ابن حجر أنها هكذا في رواية أبي ذر[107]. فلا تعارض بين الروايتين؛ ذلك أنّ لفظة (القرآن) تطلق على (القراءة)، فظهر أن المراد هو قراءة الزبور وليس القرآن الكريم كما زعم الكرد[108].

5/ نقدُ الفكر الرافضي[109]: نقد أرباب هذا الفكر لأحاديث صحيح البخاري نابع من طائفية بغيضة، اتّسمت بطابع الردّ العام لمنهج أهل السنة في تلقي المرويات الحديثية، المتفرع عن أصل عظيم عندهم، وهو: ردّة ناقلي السنة وعلى رأسهم الصحابة ψ، ممّا جرّهم إلى الطعن في دواوين السُنَّة، وإبداء عيوبها كما يزعمون، من خلال مصنفات في نقض الصحيحين، وكان لصحيح البخاري ومؤلفه النصيب الأوفر[110]. ومن الأعلام المعاصرين لهذا الفكر: محمّد جواد خليل. وقد وقفت له على مجموعة من الكتب سودها لأجل الطعن في صحيح البخاري، منها: (كشف المتواري في صحيح البخاري)، وقد ذيل عنوان هذا الكتاب بما يمكن أن يعدّه القارئ بيانا من المؤلف عن سبب تأليف الكتاب بقوله: "حتى لا يكون البخاري صنما يعبد"، ثم لخص هذا الكتاب، فسماه: (صحيح البخاري تحت المجهر)، قال فيه: "لقد انتقينا هذه الأحاديث التي بين دفتي هذا الكتاب الذي بين يديك من كتاب (كشف المتواري في صحيح البخاري)...ولا يخفى أنّ ما قصدناه من إثبات أو نفي لحديث قد لا يكون مطابقا لعقيدتنا، إنّما هو لإثبات التناقض وبيان تحريف الكلم عن مواضعه، وبيان صحة الحديث من سقمه، وأيضا ما كان قد خفي مدلوله على أصحابنا"[111]. ومن الأحاديث التي انتقدها هذا الكاتب: ما رواه البخاري في سهو النّبيّ □ في الصلاة، والملاحظ أن نقده مصبوغ أيضا بصبغة سياسية لا علاقة له بقواعد النقد بالمرة، وممّا قال: "حاشا رسول الله □ أن ينسى كَمْ صلَّى، وكل ما يقال في ذلك، فهو لتبرير ما صدر من الحكّام، الذين كانوا يصلّون وهم سكارى، ولا يدرون كم صلوا... وهذا هو دأب العامة: الطعن في النّبيّ الأكرم، وذلك لإخراج أمثال الوليد من

---

[105] [الأنبياء:105].

[106] ينظر: ابن كثير، إسماعيل بن عمر الدمشقي، **تفسير القرآن العظيم**، دار الفكر/بيروت، (د.ط)، (1401هـ)، (202/3). وقال الشنقيطي: "أظهر الأقوال عندي في هذه الآية الكريمة: أنّ الزبور الذي هو الكتاب، يراد به جنس الكتاب، فيشمل الكتب المنزّلة؛ كالتوراة، والإنجيل، وزبور داود، وغير ذلك. وأن المراد بالذكر: أم الكتاب، وعليه فالمعنى: ولقد كتبنا في الكتب المنزّلة على الأنبياء: أن الأرض يرثها عبادي الصالحون، بعد أن كتبنا ذلك في أم الكتاب. وهذا المعنى واضح لا إشكال فيه. وقيل الزبور في الآية: زبور داود، والذكر: التوراة. وقيل غير ذلك. وأظهرها هو ما ذكرنا واختاره غير واحد". الشنقيطي، محمد الأمين، **أضواء البيان في إيضاح القرآن بالقرآن**، بإشراف بكر بن عبد الله أبو زيد، دار عالم الفوائد/مكة، ط1(1426هـ)، (866/4).

[107] ينظر: ابن حجر، أحمد بن علي، **فتح الباري شرح صحيح البخاري**، دار المعرفة/بيروت، (د.ط)، (1379هـ) (397/8).

[108] ينظر: الحازمي، نقض المطاعن المعاصرة في متون الصحيحين: (ص/569-572).

[109] أمين، أحمد، **ضحى الإسلام**، مكتبة النهضة المصرية/القاهرة، ط7، (د.ت.ط)، (203/3-204)

[110] ينظر: زريوح، المعارضات الفكرية المعاصرة لأحاديث الصحيحين دراسة نقدية: (ص/145-153).

[111] خليل، محمد جواد، **صحيح البخاري تحت المجهر**، مؤسسة البلاغ/ بيروت، ط1(1432هـ-2011م). ويراجع: المعارضات الفكرية المعاصرة لأحاديث الصحيحين: (228/1-234)، (ص/7-8)،

وحل التاريخ"[112]. الردّ على هذا من وجهين: الأول: أنّ النسيان أحيانا ليس مسبّة وتنقّص حتى ينزّه عنه النّبيّ ﷺ، وقال قال له ربّه تعالى: ﴿وَاذْكُر رَّبَّكَ إِذَا نَسِيتَ﴾[113]، وقال تعالى عن آدم ﷺ: ﴿فَنَسِيَ وَلَمْ نَجِدْ لَهُ عَزْمًا﴾[114]، وقال عن كليم الله موسى ﷺ: ﴿قَالَ لَا تُؤَاخِذْنِي بِمَا نَسِيتُ﴾[115]. الثاني: أن الكاتب قد خلط بين السّهو والسّكر، وهذه مكابرة ومغالطة تتصادم مع البحث العلمي الموضوعي، فشتّان بين عاقل وقع في شيء من السهو، وبين من ذهب عقله بالسّكر، "ثمّ إنّ استشهاده بالوليد بن عقبة زيادةٌ منه في الغيّ، فإنّ الوليد حين صلّى الفجر أربعا لسكره، لم يعتذر لمن خلفه بهذه الأحاديث، ولا الخليفة عثمان ﷺ سوّغ فعلته كما يسوّغ للسُّهاة، بل عاقه"[116]. وبذلك يظهر تجاهل الكاتب لطبيعة النقد الحديثي، الذي يقوم في الأساس على العلل الخفية، وهو ما يُخرج نقده لأحاديث الجامع من دائرة النقد الحديثي، إلى مجرد الانطباع الطائفي.

**المطلب الثالث: الموازنة بين النقدين وبيان المنهج الصحيح في التعامل مع البخاري وصحيحه.**

بعد الوقوف على طبيعة النقد الموجَّه إلى البخاري وكتابه، سواء من أهل الاختصاص أو من غيرهم، يتبيّن أن ثمة تباينًا جوهريًا في المنطلقات والمنهج والأسلوب والأهداف. ومن خلال هذا التباين، تظهر الحاجة إلى موازنة دقيقة تضع كل نوع من النقد في موضعه، وتكشف عن الفارق الكبير بين النقد العلمي المنضبط والنقد العشوائي أو المؤدلج.

أولًا: الفروق بين النقد العلمي وغير العلمي. أما النقد الصادر عن أهل الاختصاص، فهو نقدٌ منضبط بأصول علم الحديث، صدر عن علماء مارسوا النقد وملكوا زمامه، وعرفوا دقائق الصناعة الحديثية من علل خفية، ومتابعات، وقرائن تقوية أو تضعيف. كما أنّ منطلقهم في النقد هو التحقيق والتدقيق العلمي، لا التشكيك أو الهدم، ولذلك فإنهم لم يرفضوا صحيح البخاري جملة، بل ناقشوا بعض المواضع المحددة اليسيرة جدا، مع الحفاظ على التقدير الكامل لمنزلة البخاري وعلو كعبه في الحديث. وأما النقد الصادر عن غير المتخصصين، فيغلب عليه الانطباع، أو التوجه الفكري المسبق، أو التعامل مع صحيح البخاري بمنهج خارجي عنه، كأن يُحاكم النصوص الحديثية بمقاييس فلسفي خالص، أو عقلانية مجرّدة، أو طائفية، أو معايير غربية. وقد رأينا أنّ أصحاب هذا الاتجاه يفتقرون إلى أدوات النقد الحديثي، ثم يبنون على ذلك أحكامًا عامة تنسف الكتاب أو تشكك في مؤلفه. ومن أبرز الفروق بين النقدين أن النقد العلمي يصدر من داخل المنهج الذي سلكه النقاد عموما، ويعتمد هذا النقد على الأدلة والقرائن، ويهدف إلى التصويب والتكميل، كما رأينا مع الدارقطني وغيره، بينما النقد غير المتخصص يصدر من خارجه، ويعتمد على الذوق أو التصور الشخصي، وغايته في كثير من الأحيان الطعن أو التشكيك، فالنقد

---

[112] خليل، محمد جواد، **كشف المتواري في صحيح البخاري**، دار الإرشاد/لندن، ط1(1426هـ-2006م)، (154/1).

[113] [الكهف:24].

[114] [طه:115].

[115] [الكهف:73].

[116] زريوح، المعارضات الفكرية المعاصرة لأحاديث الصحيحين: (233/1-234).

الأول يعزّز الثقة في صحيح البخاري، ويزيد من قوته العلمية، بينما الثاني يُثير البلبلة، ويُضعف من موقع التراث في الوعي العام، دون أن يقدم بدائل معرفية صلبة.

ثانيًا: الضوابط العلمية للنقد المنهجي. لكي يكون النقد سليمًا، لا بد أن يتقيد بجملة من الضوابط، أهمها: أن يصدر عن أهلية علمية راسخة، نابعة من التكوين الشرعي في علوم الحديث، وأن يُبنى على تحرٍّ دقيق، لا على الانطباع أو الردود العامة، وأن يفرّق بين النقد العلمي الذي يبني ويقوّم، والنقد العدمي الذي يهدم ويشكك، وأن ينطلق من الرغبة في خدمة السنة، لا النيل منها.

ثالثًا: المنهج الصحيح في التعامل مع البخاري وصحيحه. بناءً على ما سبق، فإن المنهج القويم في التعامل مع صحيح البخاري يقتضي الجمع بين أمرين متكاملين: – الاعتراف بمكانة الكتاب وصاحبه، وأن الجامع الصحيح نتاج جهد علمي بالغ، لم يُجمع المسلمون على صحة كتاب بعد القرآن كما أُجمع عليه، فلا يجوز إنكار هذه المنزلة أو إغفالها، لما لها من أثر في تشكيل الوعي الحديثي والشرعي عند المسلمين عبر القرون – التسليم لأهل النقد العلمي المنضبط الأقدمين فيما تحقق وقوع الوهم من البخاري كما تقدم، وعدم التعامل مع الكتاب على أنه فوق المراجعة، فالبخاري إمامٌ مجتهد، قد يُخطئ كما يُصيب، والمرويات التي جمعها وإن كانت عالية الدقة، إلا أنها خضعت ولو في نطاق ضيق لقواعد القَبول والردّ. فلا مجال للغلو في تعظيم الكتاب حتى يُجعل فوق النقد، كما لا يصح إهدار مكانته بزعم التحرر أو التجديد. وإنما السبيل هو العدل والإنصاف، والاحتكام إلى قواعد العلم، وتقديم صوت المنهج على صوت العاطفة أو الأهواء – عدم فتح مجال نقد أحاديث من صحيح البخاري لم يسبق إلى نقدها أحد من النقاد الأوائل[117]، لما يخشى من التوسع في ذلك، وهذا الألباني نفسه — وهو ممن انتقد أحاديث في الصحيحين – قال في ردّه على أبي الفيض الغماري حينما طعن في الصحيحين، بقوله: "فإنّ فيها ما هو مقطوع ببطلانه، فلا تغتر بذلك، ولا تتهيّب الحكم عليه بالوضع؛ لما يذكرونه من الإجماع على صحة ما فيهما، فإنّها دعوى فارغة، لا تثبت عند البحث والتمحيص، فإنّ الإجماع على صحة جميع أحاديث الصحيحين غير معقول ولا واقع... وليس معنى هذا أنّ أحاديثهما ضعيفة أو باطلة أو يوجد فيها ذلك بكثرة، بل المراد: أنّه يوجد فيهما أحاديث غير صحيحة لمخالفتها للواقع". قال الألباني: "وهذا ممّا لا يشكّ فيه كل باحث متمرّس في هذا العلم... غير أني أتخوّف من قول الغماري أخيرا: لمخالفتها للواقع؛ لما يخشى من التوسع في ذلك"[118].

**الخاتمة**: في ختام البحث أذكر نتائجه وجملة من التوصيات.

أولا: نتائج البحث: من نتائج البحث الآتي:

---

[117] الأمر ينسحب على أحاديث صحيح مسلم.

[118] ينظر في ذلك كلّه: عوض الله، ردع الجاني المعتدي على الألباني: (ص/37–38). بل قال الألباني: "إنّ حديثا يخرجه الإمام البخاري في (المسند الصحيح) ليس من السهل الطعن في صحته لمجرد ضعفٍ في إسناده، لاحتمال أن يكون له شواهد تأخذ بعضده وتقويه". الألباني، محمد ناصر الدين، **سلسلة الأحاديث الصحيحة وشيء من فقهها وفوائدها**، مكتبة المعارف، الرياض، (د.ط)، (1415هـ–1995م)، (185/4).

– البخاري وصحيحه يحتلان مكانةً محورية في تراث السُّنّة، ولا يُنكر فضلهما إلا جاحد أو غير منصف – صحيح البخاري كان ولا يزال محطّ اهتمام بالغ في التاريخ العلمي الإسلامي، سواء من حيث التقدير والإجلال، أو من حيث النقد والمراجعة – النقد العلمي لصحيح البخاري موجود منذ القرون الأولى، وقد مارسه كبار المحدثين، وهو جزء من تقاليد العلم، لا خروج عنها – بين اتجاهي الغلو في التعظيم، والجفاء في الانتقاد، نشأ خلاف واسع في النظرة إلى البخاري ومصنّفه، كان لا بد من الوقوف عليه بمنهج علمي متوازن، يكشف الحق، ويُزيل الشبهة، ويُرسي دعائم الفهم الصحيح – الغلو في تعظيم البخاري وصحيحه إلى حدّ نفي إمكانية الخطأ عنهما مخالف لمنهج السلف، وهو يُفضي إلى تعطيل النقد – الطعن في الصحيح كليًّا، أو ردّ أحاديثه بدعوى مخالفتها للعقل أو الذوق المعاصر، يمثل غلوًا مضادًا، لا يصدر عن علم، ولا يخدم الحقيقة – النقد المنضبط لا يتناقض مع الاحترام، بل هو مظهر من مظاهر الوفاء العلمي للتراث، شريطة أن يُبنى على أدوات صحيحة – سبب كثير من الإشكالات المعاصرة في التعامل مع البخاري وصحيحه غياب الوعي بمنهج المحدثين، والخلط بين مقاييس العلم الشرعي ومناهج النقد الثقافي أو الفلسفي – النقد الموجه لصحيح البخاري ينقسم إلى نوعين رئيسيين: نقد علمي داخلي من أهل الاختصاص في علم الحديث، يقوم على منهج نقدي متقن وأدوات تخصصية. ونقد خارجي غير متخصص أو ذو توجه فكري معين (عقلاني، حداثي، طائفي)، يعتمد غالبًا على الانطباع أو مقاييس خارجية – نقد الاتجاه العلماني لأحاديث صحيح البخاري جاء دون توافر أدوات نقد الحديث التخصصية، واعتمد انتقاء آراء تخدم فكرته، مع تجاهل مواقف نقاد كبار مثل الحافظ الذهبي الذين يرون هشام ثقة – نقد الاتجاه العقلاني الحديث يطعن في أحاديث صحيحة البخاري من منطلق مخالفة ظاهرية معايير العقل المعاصر، خاصة فيما يتعلق بالغيبيات، ويعتمد غالباً على فهومات سطحية ومقاييس عقلية حديثة، لا تتناسب مع قواعد الفهم الشرعي والتاريخي – نقد التيار الرافضي لأحاديث صحيح البخاري يعتمد على طابع طائفي، يهدف إلى رفض منهج أهل السنة في تلقّي الحديث، ويتخذ من نقد صحيح البخاري وسيلة للطعن في أصول السنة والنصوص، متجاهلاً المبادئ العلمية في علم الحديث – نقد أهل الاختصاص نقد علمي، صدر عن أهل الاختصاص، الذين يتقنون علل الحديث وأصول النقد، ويقوم على أدلة ومنهجية، لا على انطباعات شخصية أو توجهات خارجية، وهدفه تحقيق التصويب والتقويم وليس الهدم أو التشكيك العشوائي، ويعترف بمكانة صحيح البخاري لكنه يتعامل معه بموضوعية – نقد غير أهل الاختصاص نقد غير العلمي، صدر من توجهات فكرية، ويعتمد على مقاييس غير مناسبة علميا، وغالباً ما يطرح شبهات عامة تنال من ثقة صحيح البخاري دون أدوات نقدية منهجية – الضوابط المنهجية للنقد السليم لا تصدر إلا عن أهل تخصص ودراية علمية راسخة – المنهج الصحيح في التعامل مع صحيح البخاري يتحقق بالاعتراف بمكانة البخاري وكتابه، كنتاج علمي مهم ومتفق عليه من المسلمين عبر التاريخ، والتسليم للنقاد المتخصصين في معالجة مواضع الضعف التي تثبت بالدليل، والجمع بين التقدير العلمي للكتاب – تجنب التوسع في النقد الذي لم يسبق إليه نقاد متخصصون لتفادي التشكيك العشوائي وإثارة البلبلة – الاقتداء بأقوال العلماء الكبار في ضرورة التثبت والتمحيص، مع الحذر من التوسع في النقد لأحاديث لم تثبت عيوبها.

ثانيا: أهم التوصيات، التي يُرجى أن تسهم في ترشيد النظر في هذا الموضوع.

– ضرورة تعزيز الثقافة الحديثية لدى طلاب العلم والباحثين، وتعليمهم الفرق بين النقد العلمي والنقد الإعلامي أو الانطباعي – العمل على نشر الشروح العلمية المعاصرة لصحيح البخاري، بأسلوب ميسر، يراعي المتغيرات المعرفية لدى القارئ الجديد، دون أن يفرّط في الأصول – التصدي للشبهات المثارة حول الصحيح بلغة علمية رصينة، لا بعاطفة متشنجة، قد تضر أكثر مما تنفع – تشجيع البحوث الأكاديمية المتخصصة التي تتناول منهج البخاري النقدي، وشروطه الحديثية، وموارده في الجرح والتعديل، لكشف دقته العلمية ومتانة طريقته.

## قائمة أهم المصادر والمراجع


– القرآن الكريم برواية حفص عن عاصم.

– باحو، مصطفى.

1/ **الأحاديث المنتقدة على الصحيحين**، دار الضياء، ط1(1426هـ-2005م).

– الشنقيطي، محمد الأمين، (ت1393هـ).

– الرحيلي، عبد الله.

2/ **الإمام الدارقطني وآثاره العلمية**، دار الأندلس الخضراء/جدة، (د.ط)، (د.ت.ط).

– أبو زيد، ناصر حامد، (ت2010م).

3/ **الإمام الشافعي وتأسيس الأيديولوجية الوسطية**، دار مدبولي/القاهرة، ط2(1996م).

– شاكر، أحمد، (ت1958م).

4/ **الباعث الحثيث شرح اختصار علوم الحديث**، تعليق الشيخ محمد ناصر الدين الألباني، وعناية الشيخ علي حسن عبد الحميد، مكتبة المعارف/الرياض، ط1(1417هـ-1996م).

– أركون، محمد، (ت2010م).

5/ **تاريخ الفكر العربي الإسلامي**، ترجمة هاشم صالح، مركز الإنماء القومي، بيروت، ط2 (1996م).

– الدارقطني، علي بن عمر، (ت385هـ).

6/ **التتبع**، عناية مقبل بن هادي الوادعي، مطبعة المدني/القاهرة، توزيع دار الخلفاء للكتاب الإسلامي/الكويت، ط2(د.ت.ط).

– البنا، جمال، (ت3013).

7/ **تجريد البخاري ومسلم من الأحاديث التي لا تُلزِم**، دعوة الإحياء الإسلامي/مصر، (د.ط)، (د.ت.ط).

– إسلامبولي، سامر.

8/ **تحرير العقل من النقل، وقراءة نقدية لمجموعة من أحاديث البخاري ومسلم**، دار الأوائل/دمشق، ط1(2000م).

- الجياني، الحسين بن محمد، (ت498هـ).

9/ **التنبيه على الأوهام الواقعة في المسند الصحيح للبخاري**، تحقيق الدكتور محمد أبو الفضل، بمطبعة النجاح الجديدة/الدار البيضاء، ط1(1419هـ-1998م).

- المزي، يوسف بن عبد الرحمن، (ت742هـ).

10/ **تهذيب الكمال في أسماء الرجال**، ت/بشار عواد معروف، مؤسسة الرسالة/بيروت، ط1(1400هـ).

- ابن الملقن، عمر بن علي بن أحمد، (ت804هـ).

11/ **التوضيح لشرح الجامع الصحيح**، ت/فريق دار الفلاح للبحث العلمي وتحقيق التراث، من إصدارات وزارة الأوقاف والشؤون الإسلامية/قطر، طبع دار النوادر/دمشق، ط1(1429هـ-2008م).

- البخاري، محمد بن إسماعيل، (ت256هـ).

12/ **الجامع الصحيح**، اعتنى به أبو صهيب الكرمي، بيت الأفكار الدولية/الرياض، (د.ط)، (1319هـ).

- النيسابوري، مسلم بن الحجاج، (ت261هـ).

13/ **الجامع الصحيح**، اعتنى به أبو صهيب الكرمي، بيت الأفكار الدولية/الرياض، (د.ط)، (1319هـ).

- حمزة، محمد.

14/ **الحديث النبوي ومكانته في الفكر الإسلامي الحديث**، المركز الثقافي العربي/الدار البيضاء، (د.ط)، (2005م).

- الحجوي، محمد بن الحسن، (ت1376هـ).

15/ **الدفاع عن الصحيحين دفاع عن الإسلام**، ت/الدكتور محمد بن عزوز، مركز التراث الثقافي المغربي/الدار البيضاء، دار ابن حزم/بيروت، ط1(1424هـ-2003م).

- قوفي، حميد.

16/ **دفاع عن صحيح البخاري دفاع عن السنّة المشرّفة**، مجلة العلوم الإسلامية والحضارة، المجلد 08، العدد01، (2023م).

- نيازي، عزّ الدّين.

17/ **دين السلطان**، بيسان للنشر والتوزيع/بيروت، ط1(1997م).

- عوض الله، طارق.

18/ **ردع الجاني المعتدي على الألباني**، مكتبة التربية الإسلامية لإحياء التراث الإسلامي/مصر، ط1(1411هـ-1990م).

- الألباني، محمد ناصر الدين، (ت1999م).

19/ **سلسلة الأحاديث الصحيحة وشيء من فقهها وفوائدها**، مكتبة المعارف، الرياض، (د.ط)، (1415هـ-1995م).

- شحرور، محمد، (ت2019م).

20/ **السنّة الرسولية والسنّة النّبويّة رؤية جديدة**، دار الساقي/بيروت، ط1(2012م).

- العروي، عبد الله.

21/ **السنّة والإصلاح**، المركز الثقافي العربي/الدار البيضاء، ط1(2008م).

- القنوبي، سعيد.

22/ **السيف الحاد في الردّ على من أخذ بحديث الآحاد في الاعتقاد**، دون دار الطبع، ط3(1418هـ).

- خليل، محمد جواد.

23/ **صحيح البخاري تحت المجهر**، مؤسسة البلاغ/ بيروت، ط1(1432هـ-2011م).

- أمين، أحمد، (ت1954م).

24/ **ضحى الإسلام**، مكتبة النهضة المصرية/القاهرة، ط7، (د.ت.ط).

- المليباري، حمزة عبد الله.

25/ **عبقرية الإمام مسلم في ترتيب أحاديث مسنده الصحيح دراسة تحليلية**، دار ابن حزم/بيروت، ط1(1418هـ-1997م).

- ابن الصلاح، عثمان بن عبد الرحمان الشهرزوري، (ت643هـ).

26/ **علوم الحديث**، تحقيق وشرح نور الدين عتر، دار الفكر/دمشق، (د.ط)، (1406هـ-1986م).

- ابن حجر، أحمد بن علي، (ت852هـ).

27/ **فتح الباري شرح صحيح البخاري**، دار المعرفة/بيروت، (د.ط)، (1379هـ).

- الجابري، محمد عابد، (2010م).

28/ **في نقد الحاجة إلى الإصلاح**، مركز دراسات الوحدة العربية/بيروت، ط1(سبتمبر 2005م).

- ابن سلين، فارس.

29/ **القراءة التاريخية للسنة النبوية في الفكر الحداثي العربي**، أطروحة دكتوراه تخصص: الحديث وعلومه، جامعة الأمير عبد القادر للعلوم الإسلامية، قسنطينة/الجزائر.

- شحرور، محمد، (ت2019م).

30/ **الكتاب والقرآن**، الأهالي للطباعة والنشر والتوزيع/دمشق، (د.ط)، (د.ت.ط).

- خليل، محمد جواد.

31/ **كشف المتواري في صحيح البخاري**، دار الإرشاد/لندن، ط1(1426هـ-2006م).

- الشرفي، عبد المجيد.

32/ **لبنات**، دار الجنوب للنشر/تونس، (د.ط)، (1994م).

- ابن تيمية، أحمد بن عبد الحليم، (ت728هـ).

33/ **منهاج السنة النبوية في نقد كلام الشيعة القدرية**، ت/محمد رشاد سالم، ط1(1406هـ-1986م).

- العوني، حاتم بن عارف.

34/ **المنهج المقترح لفهم المصطلح**، دار الهجرة/الرياض، ط1(1416هـ-1996م).

- شحرور، محمد، (ت2019م).

35/ **نحو أصول جديدة للفقه الإسلامي**، الأهالي للطباعة والنشر/دمشق، ط1(2000م).

- الكردي، إسماعيل.

36/ **نحو تفعيل قواعد نقد المتن دراسة تطبيقية على بعض أحاديث الصحيحين**، دار الأوائل/دمشق، ط1(2002م).

- البنا، نماء.

37/ **النقد الحديثي بين المحدثين والحداثيين**، مجلة الفكر الإسلامي المعاصر، العدد:101، (1442هـ).

- ابن حجر، أحمد بن علي، (ت852هـ).

38/ **النكت على كتاب ابن الصلاح**، تحقيق ربيع بن هادي، دار الراية/الرياض، ط3(1415هـ).